٢٣

أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية

عادل حسين

# العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

# العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل

عادل حسين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني . وليس للمؤسسة اي ارتباط حكومي او تنظيمي ، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري .

وتعبر دراسات المؤسسة عن قناعات مؤلفيها ، وهي لا تعكس بالضرورة حكم المؤسسة او وجهة نظرها .

al-ʻIlāqāt al-iqtiṣādīyah bayna Miṣr wa-Isrāʼīl
ʻAdil Ḥusayn

The Economic Relations Between Egypt and Israel
Adil Hussein

© حقوق الطبع والنشر محفوظة
لشركة الخدمات النشرية المستقلة / المحدودة
Independent Publication Services Ltd.
ص. ب ٥٦٥٨، نيقوسيا ـ قبرص
الطبعة الاولى، ١٩٨٤

## المحتويات

اولا: الاقتصاد الاسرائيلي (المصادر المتكاملة لقوته وتمحوره حول نفسه) .... ٦
أ ـ الخضوع لقرارات الاستراتيجية العليا ................ ٦
ب ـ تعظيم الاعتماد على الموارد المحلية ................ ٨
ج ـ الادارة المركزية للاقتصاد ........................ ١٠
د ـ العلاقة الفريدة مع الخارج ........................ ١٢
ثانيا: مراحل تطور الاقتصاد الاسرائيلي ........................ ١٨
ثالثا: الانفتاح المصري ـ سيطرة اميركية ومدخل لـ «التطبيع» .......... ٢٩
رابعا: التطبيع كمفهوم وممارسة ـ هيمنة اسرائيلية من الداخل ......... ٤٠
أ ـ المفهوم ................................ ٤٠
ب ـ الممارسة ................................ ٥٢
ختام ........................................ ٦٩

انكمشت العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية (اقتصادية وغير اقتصادية) منذ غزو لبنان، لكن هذا الانكماش الظاهري، والقبول واقعيا به من قبل اسرائيل (على الرغم من بعض التصريحات الغاضبة من حين الى آخر)، ينبغي ألا يلهيانا عن الاتجاه العام للمرحلة التي بدأت منذ زيارة القدس، وتوجت بالمعاهدة ثم غزو لبنان واحتلال قسم واسع من أراضيه؛ فاستمرار هذا الاتجاه العام يدعم التصورات الاسرائيلية بأن الانكماش الحالي هو مجرد انكسار محدود وموقت في خط بياني مقدر له ان يصعد.

والدراسات العربية عما يسمى «تطبيع» العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، ما زالت محدودة العدد والتنوع للأسف الشديد، وأخطر من قلة العدد انها تحتاج الى وقفة نقدية من حيث المنهج والنتائج. ويكفي ان نؤكد هنا ان المقارنات الكمية لا تكفي لبيان حقيقة العلاقات ومسارها المحتمل؛ المقارنات بين متوسط دخل الفرد في البلدين، او بين معدلات النمو، وهيكل الناتج القومي الاجمالي، ومستويات الانفاق العسكري، والعجز في موازين المدفوعات، وحجم الدين الخارجي... إلخ. هذه المؤشرات كافة لا تحدد أبدا الصورة الكلية المركبة. كذلك ينبغي ألا نفهم العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل انها مجرد باب جديد يفتح الى جانب الابواب الكثيرة الاخرى لسياسة الانفتاح الاقتصادي.[1] والخطر الخاص الذي يمثله الاقتصاد الاسرائيلي لا يكمن ـ في المقام

(١) انظر مثلا:

لطفي عبدالعظيم، «الاهرام الاقتصادي»، ١٩٧٩/٤/١٥. وقد عدل الكاتب عن هذا الموقف صراحة في كتاباته التالية؛

عثمان محمد عثمان، وأحمد يوسف احمد، «الأبعاد الاقليمية والدولية لبدائل التنمية في مصر»، ايدكاس ٢٠٠٠. مشروع بحثي يرعاه جهاز تنظيم الاسرة والسكان بهدف دراسة الآثار الاقتصادية والسكانية لاستراتيجيات بديلة للتنمية في مصر حتى سنة ٢٠٠٠، مذكرة ١١، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٠.

=

الاول – في تفوقه التقني او في الجوار الجغرافي، او حتى في علاقاته الوثيقة بالولايات المتحدة،[٢] على الرغم من اهمية كل هذه العوامل وصحتها. على اي حال، يحسن ان نبدأ بعرض مركز لمفهومنا عن الاقتصاد الاسرائيلي وآلياته.

## اولا: الاقتصاد الاسرائيلي
### (المصادر المتكاملة لقوته وتمحوره حول نفسه)[٣]

### أ – الخضوع لقرارات الاستراتيجية العليا

ان المشروع الصهيوني يخطط منذ يومه الاول وفق مفهوم مركب، ومخططات التحرك الاستراتيجي في مختلف المجالات تخضع لحسابات الاستراتيجية العليا المركبة. **ان المشروع الصهيوني – من هذا المنظور – مشروع حضاري سياسي متمحور حول نفسه**، له قيادة مستقلة في الارادة تقود بكفاءة عالية صراعا متعدد الأبعاد في اسرائيل وفي

---

= ويلاحظ ان السادات دعم هذا المنحى التحليلي، اذ صرح كثيرا اننا لا نخشى التعامل مع اميركا او اوروبا، وبالتالي لا معنى للحذر من اسرائيل.

(٢) انظر مثلا:

فؤاد مرسي، «الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية – الاسرائيلية»، «المستقبل العربي»، العدد ١٨ (اغسطس ١٩٨٠). ويلاحظ ان د. مرسي استخدم منهجا مختلفا في دراسته العميقة عن «الاقتصاد السياسي لاسرائيل» اذ راعى في كثير من أجزاء الكتاب الطابع الخاص للاقتصاد الاسرائيلي، وخطورته الخاصة بالتالي؛

جلال احمد امين، «الانفتاح الاقتصادي على اسرائيل ومستقبل الاقتصاد المصري»، في: المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ٥، القاهرة، مارس ١٩٨١.

(٣) عمرو محيي الدين، «نمط التنمية الاقتصادية في اسرائيل – دراسة في استراتيجية الانماء»، «الاقتصاد الاسرائيلي» (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية – جامعة بغداد، ١٩٧٣). «ان الاقتصاد الاسرائيلي هو النموذج المثالي لبيان كيف يمكن ان تحكم الاعتبارات الاستراتيجية مجرى السياسة الاقتصادية، ونمط النمو الاقتصادي، بصرف النظر عن اعتبارات الكفاءة» (ص ١٣٨).

انظر ايضا: فؤاد مرسي، «الاقتصاد السياسي لاسرائيل» (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣). «نتيجة لظروف نشأة اسرائيل وطبيعة المجتمع الاسرائيلي الذي كونته، تأتي الاعتبارات الاقتصادية في المقام الثاني من الاعتبارات العسكرية السياسية الصهيونية» (ص ١١٦).



المنطقة وفي العالم من اجل تثبيت الوجود، ثم لاستخدام هذا الوجود رأس جسر للتوسع والانتشار. **والاقتصاد الاسرائيلي خاضع في اسلوب ادارته، وفي معدلات النمو ومحتواها، وفي علاقاته الخارجية، لقرارات الاستراتيجية العليا.** والكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد واستخداماتها يضحّى بها بلا تردد اذا تعارضت مع هذه الاستراتيجية في لحظة ما. وما اكثر ما تعارضت. ومن هذا المنظور وحده يمكننا فهم آليات الاقتصاد الاسرائيلي.

من المعروف ان الاقتصاد الاسرائيلي ركز منذ بدايته الاولى، اي منذ بدء التوجه الصهيوني الى فلسطين حتى نهاية الخمسينات، على الانتاج الزراعي. وهذا الاختيار كان خاضعا تماما لحسابات الاستراتيجية العليا. ففضلا عن تعميق الانتماء الى الارض، كان مطلوبا من السياسة الاقتصادية ان تحقق اكبر قدر ممكن من الاعتماد على النفس في توفير الغذاء للأعداد المتزايدة من المهاجرين. وقد شهد قطاع الزراعة، في تلك الفترة، تناقضات حادة بين المعايير الاقتصادية والاعتبارات الايديولوجية والاستراتيجية، ولم تكن القيادة تتردد امام حل هذه التناقضات لحساب الاعتبارات الاخيرة. وقد حكم المنطق نفسه اتجاهات النمو في قطاع الصناعة؛ فبعد انشاء الدولة كان الهدف تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي. وقد تحقق ذلك فعلا في أواخر الخمسينات، وخصوصا في الصناعات الاستهلاكية التقليدية. وكان استزراع أفواج كبيرة من المهاجرين في الارض الفلسطينية يتطلب نشاطا واسعا في قطاع الاسكان، وكانت متطلبات الامن تفرض بدورها نشاطا مكثفا في اوجه الانشاءات المختلفة والهياكل الارتكازية. وانعكس ذلك في اتجاه معامل الاكتفاء الذاتي الى الارتفاع في الصناعات التي يعتبر ناتجها مدخلا في قطاع البناء، مثل صناعات الطوب والاسمنت والاخشاب. ولم تكن اختيارات الصناعة اذن عشوائية، او وفق معايير اقتصادية في المقام الاول، لكن تحددت الاختيارات وفق معايير تأكيد الوجود المستقل، ووفق معايير الامن، وبأية تكلفة اقتصادية تطلبها الامر. ويلاحظ ان اسرائيل لم تشرع في مرحلة الصناعات التكنولوجية المتقدمة إلا في أواخر الستينات، لكن لم يمنع ذلك من تشغيل المفاعلات الذرية منذ الخمسينات (لحسابات غير اقتصادية بطبيعة الحال).

يكفي هذا القدر الآن لاثبات ما نقصده، لكننا نؤكد ان هذا المبدأ ظل حاكما

لتوجهات الاقتصاد الاسرائيلي، والسياسات الاقتصادية، في مختلف المراحل. وقد كان هذا المبدأ حاكما ايضا لهيكل التوزيع الجغرافي للمشاريع، اذ اولت اسرائيل المناطق النائية اولوية قصوى لأسباب امنية على الرغم مما يمثله ذلك من عبء اقتصادي، فقسمت البلاد (قبل سنة ١٩٦٧) الى ثلاث مناطق تنموية، تتضمن الاولى جنوب النقب الصحراوي والمنطقة الشمالية الشرقية في مرتفعات الجليل، والثانية تتضمن جنوب بئر السبع (شمال النقب) وجنوب الجليل، والمنطقة الثالثة تضم بقية المناطق. وقد حظيت المنطقة الاولى بالنصيب الاعلى من الامتيازات الاستثمارية والاعفاءات الضريبية والمساعدات والقروض لتحقيق منجزات تعميرية، تليها المنطقة الثانية فالثالثة في الانتفاع من هذه المزايا.

**ب — تعظيم الاعتماد على الموارد المحلية**

على الرغم من كثافة الدعم الذي يتلقاه الاقتصاد الاسرائيلي عبر تحالفاته الدولية، فان القيادة الصهيونية لم تغفل لحظة عن تعظيم اعتمادها على الموارد والامكانات المحلية لاشباع حاجات سكانها الاساسية المتصاعدة، وبأية تكلفة اقتصادية تطلبها هذا الهدف. بالنسبة الى مشكلة المياه، بذلت جهود مكثفة لزيادة الموارد (عن طريق التوسع العدواني والتطور التقني) ولترشيد الاستخدام، وبفضل ذلك تمكنت الزراعة من تحقيق أهدافها في مجال الاعتماد على النفس، وتمكنت من مواجهة حاجات الصناعة والاستخدام المنزلي والمديني لسكان متزايدين. كذلك الحال بالنسبة الى الطاقة، فبعد تخليها عن نفط سيناء، لم تكتف باتفاقيتها مع مصر لتغطية القسم الاكبر من حاجاتها، بل حصلت على التزام من الولايات المتحدة يضمن امدادها بحاجاتها النفطية كافة حال تعرض مصادرها التقليدية لأي اختلال. ولم تكتف بذلك ايضا، فعقدت اتفاقات سرية مع الشركات النفطية، ومع بعض الدول ذات السياسات النفطية المستقلة كالمكسيك. وهي تنشط، الى جانب هذا، في زيادة مصادر الطاقة المحلية؛ فعمليات البحث والتنقيب عن النفط تجري الآن بتركيز في منطقتي البحر الميت والسهل الساحلي، ورواسب النفط الحجري قد تتحول الى مصدر رئيسي للطاقة في الاعوام القليلة القادمة، وكذلك يتزايد الاهتمام بأبحاث الطاقة الشمسية، ويمثل مشروع قناة البحرين الابيض والميت خطوة مهمة في مجال تعظيم الاعتماد على النفس في انتاج الطاقة (الى جانب اهميته من منظور



الامن العسكري)، وقد اعلن رسميا بدء العمل في هذا المشروع. وفي هذه الاثناء، تحاول اسرائيل ان تقلل اعتمادها شبه الكامل على النفط في انتاج الكهرباء عن طريق التحول الى استخدام الفحم الذي تعاقدت على شرائه من جنوب افريقيا وانكلترا واستراليا (كان يمكن استيراده من مصدر واحد بطبيعة الحال، لكن لا بد من الحذر!).(٤)

والتوجه نفسه نراه في الصناعة التحويلية؛ فمنذ بداية الستينات تحققت معدلات بالغة الارتفاع للاستثمار والنمو، وعلى جبهة واسعة من صناعات احلال الواردات في أنماط الاستهلاك غير التقليدية (بعد ان حققت في مرحلة سابقة أنماط الاستهلاك التقليدية). وقد تحقق هذا المسعى لتوسيع قاعدة الاعتماد على النفس بتكلفة اقتصادية عالية، وكانت الطاقة العاطلة كبيرة. ويصل هذا الاتجاه الى ذروته في التقدم الحالي في زيادة الانتاج الحربي، وولوج مجالاته الاكثر تعقيدا، على الرغم من التكلفة الاقتصادية العالية لذلك، بهدف تقليل الاعتماد على الخارج.

وفي كل الاحوال، يبرز التشابك الهيكلي القطاعي بين الصناعة والقطاعات الاخرى بحيث تعكس الدلالات والعلاقات التشابكية أثر الدفع المنشط للبناء الصناعي في القطاعات الاقتصادية الاخرى مما ينعكس بدوره على البناء الاقتصادي ككل، ويؤكد هدف التمحور حول النفس.

---

(٤) حول مشكلات المياه والطاقة من منظور الاعتماد على النفس، انظر مثلا:

المهندس صبحي كحالة، «المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي—الاسرائيلي»، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رقم ٩ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠). انظر المحاولات التقنية العديدة لزيادة الموارد المائية وتحسين اقتصاديات استخدامها، ص ٣٧ — ٤٢؛

*Quarterly Economic Review of Israel, Annual Supplement 1983* (London: The Economist Intelligence Unit Ltd., 1983), p. 7;

The Comptroller General of the United States, *US Assistance to the State of Israel*, US General Accounting Office, June 24, 1983, p. 62;

«قناة البحرين المتوسط والميت: المشروع الاسرائيلي وأخطاره»، إعداد سمير جبور، ويولا البطل، ورندة حيدر، سلسلة الدراسات رقم ٦٠ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١).

## ح ـ الادارة المركزية للاقتصاد

ان القواعد والمخططات السابقة لم يكن ممكنا تحققها بغير قيادة مركزية ذات صلاحيات سياسية واقتصادية واسعة. ان ادارة الاقتصاد الاسرائيلي تعتمد على أدوات ادارية وسعرية (وأصبح الاعتماد على الادوات السعرية غالبا الآن) تضمن في كل الاحوال ضبط الأداء وتوجيه النمو على النحو المقرر سياسيا مع اتاحة درجة عالية من المرونة والمشاركة. ولا تحقق هذه الادارة المركزية المحكمة عبر احتكار الدولة (كجهاز بيروقراطي) لملكية أدوات الانتاج؛ فهناك عديد من المؤسسات يشارك في الملكية وفي ادارة الوحدات الاقتصادية: الوكالة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي (ولهما دور خاص في ملكية الاراضي الزراعية وتنمية مصادر المياه والاشراف على استخداماتها بزعم ان هذين الموردين ملك اليهود جميعا)، والهستدروت، وقطاع الاستثمار الاجنبي ويشارك في ملكيته صهيونيو الخارج اساسا، والقطاع الخاص الاسرائيلي. ان الدولة تضع تخطيطا طويل الاجل وفق أهداف الاستراتيجية العليا، وهي تعدل برامجها التنفيذية في مواجهة مع المتغيرات السريعة المحيطة بالكيان الاسرائيلي، والوحدات المملوكة للحكومة او الوكالة اليهودية او الهستدروت تلتزم بالخطة، ومفهوم ان الجيش يدير بنفسه عديدا من المشاريع (إنشاءات، طرق، مستعمرات زراعية، صناعات عسكرية، بحث وتطوير.. الخ). أما القطاع الخاص فانه يستجيب للتوجيهات العامة امام ما يصدر من قوانين وقواعد منظمة، وأمام الحوافز التي تملكها الدولة؛ فهي من خلال تحكمها في الامتيازات السعرية تحدد مواقع المشاريع الرابحة وأنماطها. وفضلا عن ذلك، فان الحكومة تشرك اصحاب الصناعات الخاصة في وضع الخطط العامة ومراحلها التنفيذية، كما تشرك نقابات العمال. ولا ننسى هنا ان قسما كبيرا من اصحاب المشاريع الخاصة كان على علاقة عضوية، في يوم ما، بالمؤسسة العسكرية او المخابرات.

والخلاصة، ان التجربة الاسرائيلية تثبت ان الادارة المركزية المحكمة للاقتصاد لا تتحدد بمدى ملكية الدولة للوحدات الاقتصادية وتوظيفها للعمالة فقط؛ فالحكومة الاسرائيلية بما لها من سلطات مالية وتجارية تؤثر في سياسة تخصيص الموارد، وخصوصا الاستثمارات العامة والخاصة، سواء أتم ذلك بالوسائل التقليدية مالية ونقدية وتجارية، أم بفرض الضرائب والرسوم الجمركية، ومنح الاعفاءات المتباينة، وتوفير الحماية،



ودعم الصادرات الصناعية لبعض الصناعات، والتحكم في اسعار الصرف، وسن القوانين لتشجيع الاستثمار في مجالات صناعية معينة، وعقد الاتفاقيات التجارية والمالية، وتنشيط دور المصارف المتخصصة والمجالس القومية والدوائر الصناعية، وغيرها. ان هذه الحزمة من الادوات حققت المركزية، ومن دون بيروقراطية تخنق المبادرة.

وقد نشير أخيرا الى القطاع المصرفي الاسرائيلي، فهذا القطاع لا تخترقه المصارف الاجنبية، ويحقق درجة عالية من التركز بقيادة المصرف المركزي؛ فهناك ثلاثة مصارف تهيمن على نسق المؤسسات التمويلية (مصرف لئومي، ومصرف هبوعاليم، ومصرف ديسكاونت) ولكل منها عدد من المؤسسات التابعة يقوم بعمليات تمويلية متخصصة، ويشمل هذا تمويل التنمية (تسيطر فروع المصارف الثلاثة على اكثر من ٩٠٪ من العمل المصرفي). ولكل من المصارف الثلاثة فروع عديدة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وقد انشأت هذه المصارف مع الحكومة «بنك التطوير الصناعي في اسرائيل»، وتملك الحكومة النصيب الأكبر في هذا المصرف. ان عمليات النسق التمويلي كافة تخضع لتوجيه الحكومة، وهذا يضاعف من قدرتها على الادارة المركزية.[٥]

كل ذلك مفهوم ومبرر وفق منطق مشروع مستقل يشتغل وينمو تحت شروط كتلك التي تحيط المشروع الصهيوني، لكنه غير مشروع وغير مسموح به بالنسبة الى اية دولة تابعة. فلو حاولت اية دولة تابعة ان تمارس جزءا يسيرا مما تفعله اسرائيل لحماية قراراتها واختياراتها الاقتصادية لقطعت الولايات المتحدة وجميع مصادر الاقراض الدولي معوناتها فورا عن هذه الدولة. ويبدو ان فؤاد مرسي قد بالغ في دلالة بعض التعديلات التي روجت لها دعاية الليكود في اثناء انتخابات سنة ١٩٧٧، تأثرا بما حدث في مصر باسم الانفتاح. فقد كتب ان الظروف قد تهيأت «لانتقال السيطرة على الاقتصاد الاسرائيلي من ايدي الرأسمالية البيروقراطية المرتبطة بالدولة الى الرأسمالية التقليدية. وجرى هذا بصفة خاصة بضغط متزايد من الدوائر الرأسمالية العالمية.... وجاءت

---

(٥) لمزيد من التفصيل حول الجهاز المصرفي وبنيته الاجتماعية، انظر مثلا:
*Quarterly Economic Review of Israel, 1983, op.cit.*, p. 15;
فؤاد مرسي، «الاقتصاد السياسي لاسرائيل»، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

حكومة الليكود لتنجز (هذا) التحول الحاسم للاقتصاد الاسرائيلي.» وواقع الحال ان حكومة الليكود لم تنفذ كثيرا مما دعت اليه، والتعديلات الفنية المحدودة التي دعت اليها او ادخلتها لم تكن تعني، ولم تشكل قط، تخليا عن سلطة القيادة الصهيونية (اي ما يسميه فؤاد مرسي الرأسمالية البيروقراطية)، فكل الضوابط والادوات التي ذكرناها ما زالت فاعلة وإن خضعت للتطوير (بحسابات مستقلة) تكيفا مع متطلبات البيئة الدولية التي تعامل معها الاقتصاد الاسرائيلي. ولعل حاييم كوفمان كان مصيبا تماما في تأكيد الاستمرارية، بمعنى ان اية تعديلات في السياسة الاقتصادية تتم بمنطق براغماتي مراعاة لتغير الظروف وبهدف تحسين الأداء الاقتصادي في اطار دعم الاستقلال، ومن دون جمود مذهبي. «ان الذي نفعله في الحقيقة هو دفع اسرائيل الى الاستقلال السياسي والى تحسين ميزان المدفوعات والحد من التضخم. ومن اجل تحقيق هذه الاهداف لا اعتقد ان من الضروري التمسك بنظرية الرأسمالية او الاشتراكية.... في الواقع الحالي الذي تواجهه اسرائيل، ومع مشكلات ميزانية الدفاع الضخمة والمقاطعة العربية التي تحرمنا اقامة علاقات تجارية واقتصادية مع الدول المجاورة اذ ان كل الصادرات مخصصة للدول التي تبعد عن اسرائيل آلاف الاميال ـ في مثل هذه الحالة يجب ان توجه الحكومة اقتصادها طبقا لسياسة تلائم اسرائيل. ان الدولة التي تستوعب مهاجرين وتبذل قصارى جهدها من اجل القضاء على البطالة لا تستطيع التمسك بالنظريات الاقتصادية الكلاسيكية.»(٦)

**د ـ العلاقة الفريدة مع الخارج**

يلاحظ ان التحليلات المنشورة عن قضية العلاقات الاقتصادية المصرية ـ الاسرائيلية لم تلتفت عادة الى، او لم تدخل في بنيتها، الطبيعة التاريخية للمشروع الصهيوني الدولي، وآفاق التحرك المحتملة للعمق الصهيوني لهذا الكيان الاسرائيلي «الصغير» القائم الى جوارنا، والذي يتمثل في شبكة رهيبة من الاتصالات والتحالفات تصل في تأثيرها الى عديد من المراكز العصبية في عالم اليوم. وهذا التجاهل

(٦) «حديث مع حاييم كوفمان»، «عال همشمار»، الملحق، ١٩٨١/١٢/٢٥. (كوفمان نائب وزير المالية).



لعمق ما تمثله اسرائيل يخل قطعا بفهمنا لحقيقة ما جرى وما سيجري. بل ان هذا التجاهل يعجزنا عن تفسير ما ذكرناه عن النمو الاقتصادي واختياراته وادارته. فالمشروع الصهيوني في فلسطين (قبل انشاء الدولة وبعدها) كان ينفق دائما في مستوى يعلو كثيرا مستوى موارده المحلية. وقد تحقق ذلك بفضل تدفق المعونات الخارجية بمعدلات بالغة الارتفاع، وبانتظام وتزايد عبر فترة طويلة. وهذه ظاهرة فريدة ولم يسبق لها مثيل في العلاقات الدولية؛ فلم يحدث ان تلقت دولة مثل هذا المدد المتصل من المعونات، ولتمويل الزيادة المباشرة في الاستهلاك وليس لأغراض التنمية فقط. ولم يحدث ان كانت المعونات لأية دولة بالكثافة التي حدثت في الحالة الاسرائيلية (بمعيار متوسط نصيب الفرد)، بل يصعب ان نجد مثل هذا التدفق المنتظم الغزير داخل الدولة الواحدة لمساعدة المناطق الاقل تقدما داخلها.

لقد اختلفت مصادر المعونة وأشكالها لكنها لم تنقطع قط، وبالتالي فان الحديث عن عجز ميزان المدفوعات الاسرائيلي بطريقة تقليدية لا يكون صحيحا. فالعجز في الحالة الاسرائيلية هو تعبير عن العلاقة الفريدة بالخارج، اي انه مجرد اعلان بشأن حجم الموارد الاضافية المطلوبة. وبفضل هذه الموارد تمكن الاقتصاد الاسرائيلي من تحقيق معدلات للنمو بالغة الارتفاع (في قضية التنمية الاقتصادية نضيف الى الموارد المالية الموارد البشرية الممثلة في تدفق الهجرات الجماعية عالية الكفاءة وزيارات الخبراء والعلماء الصهيونيين وأشباه الصهيونيين). وهذه الموارد مكنت الاقتصاد الاسرائيلي من تحقيق مستويات استهلاكية تعتبر من اعلى المستويات العالمية، على الرغم من ضخامة الاستثمارات، وعلى الرغم من الانفاق الكبير في اوجه التوطين وفي القطاع العسكري والقطاعات المعاونة له. وهذه الموارد نفسها هي التي اعطت القيادة السياسية والادارة الاقتصادية هامشا واسعا للمناورة، ومجالا واسعا لتجاهل قواعد الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية كلما دعت الحاجة، ومن دون ان ينهار الاقتصاد.

ولا شك في ان التحالفات الدولية للمشروع الصهيوني، وبحسابات المصالح المتبادلة، تقف خلف تدفق المعونات الكثيف هذا. ففي وسع المفاوض الاسرائيلي ان يقول الآن مثلا: «ان اسرائيل تقوم بانفاق ٥ مليارات دولار سنويا على جيشها، ولديها اقوى سلاح جوي؛ ليس في المنطقة فقط، بل افضل من اسلحة الجو في اوروبا

ايضا . . . ان حجم الانفاق الدفاعي المعقول بالنسبة الى اسرائيل، شأنها في ذلك شأن دول حلف الاطلسي، يكون اقل من مليار دولار سنويا. لذا ينبغي لحكومة الولايات المتحدة ان تقوم بدفع الفرق، اي ما يوازي ٤ مليارات دولار سنويا . . . . هناك جزء من هذا الجيش غير ضروري طبعا للدفاع عن اسرائيل وحاجاتها الامنية . . . لهذا يجب تغيير الاسلوب الاقتصادي، والنظر الى المساعدات الاميركية على انها في مقابل الخدمات العسكرية التي تقدمها اسرائيل للولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي.»(٧) مثل هذا الكلام يمثل فعلا محور العلاقة وأساس المعونة، لكنه لا يعني مع ذلك ان الضغوط الصهيونية على المصادر المانحة للمعونة (دولا ومؤسسات وأفرادا) لا تؤدي الى زيادة أرقام المعونة وتحسين مكوناتها وشروطها.

ان الضغوط الصهيونية الدولية تحت قيادة النخبة الحاكمة في اسرائيل تضمن تحقيق كل ذلك بانتظام، وقدرة اسرائيل المتنامية على المناورة السياسية المستقلة في المنطقة اصبحت تزيد بدورها في القدرة على الابتزاز، وعلى التحسين المطرد في موقفها النسبي في علاقة الاعتماد المتبادل. والامر الواضح ان **اسرائيل (بعمقها الصهيوني) لم تضمن انتظام المعونات وتعظيمها فقط، لكن ضمنت الى جوار ذلك انها منعت مقدمي المعونات (القوى الكبرى المتنوعة) من اختراق مؤسساتها، فاحتفظت باستقلال ادارتها الاقتصادية (تماما كما احتفظت بأسرار حساباتها السياسية، وأسرار الموساد وتساهل).** وفي الناحية الاقتصادية تحديدا، تصرفت اسرائيل في أموال المعونة كمورد تملك وحدها حق التصرف فيه، فوظفتها وفق منطق مشروعها الخاص، مع حساب دقيق لتوازن القوى، وللمصالح الاستراتيجية للحليف الذي تحدده في كل مرحلة.

وقد نشير أخيرا الى حقيقة ان المساعدات الاميركية الرسمية لاسرائيل (للأغراض المدنية والعسكرية) بلغت خلال العقد ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣ نحو ٢٢,٦ مليار دولار، ولم تكن الحكومة الاميركية تمثل مصدرا مهما لتدفقات الموارد الخارجية لاسرائيل قبل حرب تشرين (حرب اكتوبر) ١٩٧٣. ان هذا الحجم الذي لم يسبق له مثيل من التدفقات المالية (اغلبها منح) تصاحبه حرية واسعة في التصرف، وتوسع هائل في توريد السلاح المتطور وتصنيعه من دون سيطرة فعلية من الولايات المتحدة على اوجه

(٧) تسفي تيمور، «عال همشمار»، ١٣/٩/١٩٨١.



استخدامه. ومع ذلك، فان المساعدات الرسمية المباشرة لا تمثل مجموع الموارد التي ترد اسرائيل من الولايات المتحدة. فهناك التحويلات الخيرية، ومبيعات سندات اسرائيل، والقروض قصيرة الاجل من المصارف التجارية، والاستثمار المباشر.(٨) وهذه التدفقات تعكس بصورة مباشرة دور المؤسسة الصهيونية في الدعم الاقتصادي والتقني والمالي للكيان الاسرائيلي. ان حجم هذا الدور محاط بالسرية التامة، وكذلك آلياته وتشابكاته، لكن من المؤكد انه دور كبير، ومن المعروف ان اغلب نتائجه يتحقق في الولايات المتحدة. ولا بأس في عرض مثال «نسيم جاعون» لتوضيح الصورة:

غادر جاعون مصر سنة ١٩٥٧، وأنشأ في جنيف عديدا من الشركات ذات تخصصات مختلفة، بدءا بسوق التقنيات المتطورة مرورا ببناء مساكن في جنوب فرنسا، وشق طرق في نيجيريا. لكن الشركتين الاساسيتين تعملان في تجارة الحبوب الدولية والمواد الغذائية وخصوصا مع الدول الافريقية ودول الكتلة الشيوعية والصين الشعبية. وتقوم الشركتان بتحريك عشرات ملايين الاطنان من السلع سنويا بواسطة السفن التي يملكها جاعون ايضا. وقد استطاع الرجل عن طريق العلاقات الوثيقة التي اقامها ان يشتري سلفا محاصيل الحبوب في دول عدة بواسطة عقود لعدة سنوات، وتزويد هذه الدول بسلع اخرى مقابلة. وحتى حين تغيرت الانظمة في تلك الدول لم تتأثر تجارة جاعون، وكانت له دوما العلاقات الملائمة بكل الاوساط. ومع «الازدهار» النفطي اتجه جاعون الى نيجيريا، وعبر علاقاته برئيسها شرع في بناء الفنادق الفخمة وشق الطرق واستيراد البضائع المختلفة وتوزيعها ومزاولة اعمال البناء بواسطة مقاولين فرعيين. وقد استفادت اسرائيل من ذلك فائدة كبرى؛ فقسم كبير من مواد البناء وقسم كبير من

(٨) حول تفاصيل التمويل الخارجي لاسرائيل، انظر مثلا:

*US Assistance to the State of Israel, op.cit.*

هذا المرجع غاية في الاهمية والخطورة على الرغم من حذف الرقابة لعديد من المقاطع والمعلومات الاكثر دلالة وحساسية؛

توماس ر. ستوفر، «المساعدة الاميركية لاسرائيل: الرباط الحيوي»، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رقم ٢١ (نيقوسيا: شركة الخدمات النشرية المستقلة/المحدودة، ١٩٨٣)؛

جودة عبدالخالق، «التمويل الخارجي لاسرائيل منذ نشأتها وأثره في اقامة اسرائيل ودعم امكانياتها»، سبتمبر ١٩٨٣. بحث اعد للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ولم ينشر بعد.

الاسمدة والمبيدات التي استوردها كانت من انتاج اسرائيل. كذلك استخدم أعدادا كبيرة من الكوادر الفنية والمقاولين المعاونين المقيمين في اسرائيل. وعلى الرغم من ان جاعون «مواطن أجنبي» غير انه على صلة وثيقة بما يحدث داخل اسرائيل سياسيا واقتصاديا وأمنيا، وهو «يعقد صفقات سرية كثيرة من اجل اسرائيل مع دول لا ترتبط بها بعلاقات دبلوماسية»، وقد اصطحبه بيغن في لقائه مع السادات في بئر السبع. وجاعون يملك الى جانب شركاته التجارية شبكة واسعة من العملاء ينتشرون في كل العالم لجمع المعلومات التي يتولى طاقم خاص من الخبراء والمستشارين تحليلها. ومن هنا فان صلته عضوية بالمخابرات الاسرائيلية. ويقال ان رجاله يعرفون اخبار الانقلابات قبل وقوعها، وتبلغه القرارات التي تتخذ في مراكز القوى في دول مثل ايران او المجر او الصين الشعبية. وأيا كان قدر المبالغة، فان دلالة ما يقال هي المهم.

ان القوى الصهيونية في الخارج تتساند وتتمحور حول اسرائيل. والحكومة الاسرائيلية تتدخل بامكاناتها المختلفة لدعم أدوار هذه القوى. وحين ارتبكت اعمال جاعون في نيجيريا نتيجة ازمة السيولة التي واجهت حكومتها مع انخفاض اسعار النفط، ونتيجة الانقلاب العسكري، حاول ان يستفيد من بعض الكمبيالات النيجيرية الموجودة في حيازته عن طريق صفقة مع أحواض السفن في دنكرك (فرنسا): تبني الاحواض سفنا لجاعون قيمتها ٣٠ مليون دولار في مقابل كمبيالات نيجيرية قيمتها ٧٠ مليون دولار. وقد شارك في عقد الصفقة رئيس اتحاد يهود اسبانيا (موريتسيو توليدانو) الذي يرتبط بتجارة النفط في المكسيك وفنزويلا. وكان طبيعيا ان يتقدم جاعون في مرحلة ما لطلب ضمان للصفقة من حكومة اسرائيل او مصرف اسرائيل. وقد استجابت حكومة شامير لطلبه بالتشاور مع محافظ مصرف اسرائيل، وكان يتوقع ـ كما تقول صحيفة «يديعوت احرونوت» ـ «أن تكون الصفقة كلها سرية»، لكن حدث ان تسرب الخبر، خروجا على التقاليد. وقالت الصحيفة: «كان من المنتظر ان يتم تنفيذ الصفقة مثل الصفقات المماثلة التي تمت في الماضي مع الاغنياء اليهود في العالم، بواسطة لجنة فرعية تابعة للجنة المالية، وبمعرفة كل الاحزاب»، وقد تكشف الايام «تفاصيل مخيفة عن الاضرار التي لحقت باسرائيل من هذا التسريب.... ان تفجير القضية ألحق الضرر بمصالح اسرائيل الحيوية. والكثير من رجال الاعمال اليهود



في العالم المرتبطين بصفقات سرية مع حكومة اسرائيل، اضافة الى دعمهم الصريح للدولة ومؤسساتها، قد أعربوا عن مخاوفهم صراحة بالنسبة الى مستقبل علاقاتهم هذه باسرائيل، تلك العلاقات التي قد تنكشف وتلحق الضرر بأعمالهم وبهم.»[٩]

أطلنا الحديث عن مثال جاعون، لكن اعتقد ان الصورة المقدمة تلقي ضوءا مطلوبا عن العمق الصهيوني الذي يستند اليه الكيان الاسرائيلي واقتصاده. فمن دون هذه المعرفة يستحيل تصور آليات الاقتصاد الاسرائيلي الحقيقية، او تصور امكاناته الحقيقية عند التعامل معه.

ان مفهوم النهضة او التنمية المستقلة، ومفهوم الحسابات المستقلة بالتالي، لا يعني التحرك في فراغ، اي لا يعني التحرك خارج الحدود على اساس من تجاهل الارادات (والمصالح) الدولية المحيطة. وهو لا يعني الانعزال داخل الحدود ايضا. هذا بديهي، وقولنا ان المشروع الصهيوني متمحور حول نفسه ويدير علاقته الدولية وفق حسابات مستقلة لا يتنافى اذن مع دخوله في تحالفات وثيقة مع طرف دولي قوي، حتى لو بلغت احيانا في نظر غير المدقق كما لو كانت توحدا كاملا مع هذا الطرف. فالوقائع التاريخية تثبت ان الكيان الصهيوني اختار تحالفاته في المراحل المختلفة، وحدد مدى هذه التحالفات، وفق حساباته المستقلة لامكان قيام الدولة وتوسعها في قلب الوطن العربي الخاضع لهذه القوة الخارجية او تلك (الدولة العثمانية، انكلترا وفرنسا، الولايات المتحدة). واستطاع المشروع الصهيوني ان يعظم دائما مكونات قوته بحيث يحقق مستوى من علاقات القوى لا يفقده استقلال الحسابات امام حليفه، ولا يفقده مرونة التحرك والمبادرة. وتماسك العلاقة المؤسسية الصهيونية اهم مكونات هذه القوة، ويشمل ذلك القدرة غير العادية على جمع المعلومات وتوظيفها وعلى المحافظة على أسرار التخطيط والتحرك، وفن استيعاب الفئات الصهيونية البالغة التنوع والانتشار وتوظيفها لمصلحة المشروع العام بصورة او بأخرى. ان قضية الولاء المزدوج لدى اغلبية اليهود في عصرنا قضية مشهورة، لكن المفهوم الشائع غير دقيق اذ يقصد عادة الولاء المزدوج للفرد

(٩) القصة كلها نقلا عن: ايلي تغور، «امبراطورية نسيم جاعون»، «يديعوت احرونوت»، الملحق، ١٩٨٤/٣/٣٠. ويلاحظ ان جاعون يملك فندق هيلتون في جنيف الذي ينزل فيه عدد كبير من المسؤولين العرب.. صيدا سهلا للمخابرات الصهيونية.

الصهيوني؛ والصحيح اننا في صدد نسق خاص يضم اغلبية اليهود في كل بلد، وهذا النسق الفرعي هو الذي يصح وصفه بأنه مزدوج الولاء، وهو قد يسعى في لحظة معينة لمحاولة توجيه النسق القومي الذي يعيش على ارضه الى مصلحة الصهيونية الدولية، واسرائيل في القلب منها.

### ثانيا: مراحل تطور الاقتصاد الاسرائيلي

١) يتفق عادة دارسو الاقتصاد الاسرائيلي على التمييز بين مراحل ثلاث: **المرحلة الاولى** (١٩٤٨/٤٩ ـ ١٩٥٧/٥٨)، **والمرحلة الثانية** (١٩٥٨/٥٩ ـ ١٩٦٧/٦٨)، **والمرحلة الثالثة** (يتفق على انها بدأت عام ١٩٦٧/٦٨، وأظن انها انتهت مع حرب سنة ١٩٧٣)، ولذا اضيف **مرحلة رابعة** (١٩٧٤ ـ ...). ولا يختلف عادة في توصيف ما حدث في كل مرحلة، لكن ينشب الخلاف عند تفسير ما حدث او عند تحليل آليات الانتقال من مرحلة الى اخرى.

وسنشرح هنا تصورنا الخاص في مواضع الخلاف، وفق المفاهيم والمبادىء التي شرحناها في القسم السابق والتي نعتقد انها حكمت مسار الاقتصاد الاسرائيلي في مراحله المختلفة، وبالتالي ينبغي ان تحكم ايضا فهمنا وتحليلنا لمسار هذا الاقتصاد.

٢) لا خلاف في شأن مظاهر الانكماش التي سادت الاقتصاد الاسرائيلي في أواخر المرحلة الثانية (أي في الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧). ان المؤشرات كافة عكست ذلك، وعلى رأسها مؤشر معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي الذي كان ١٠٪ ـ ١١٪ فانخفض الى ٧٪ (سنة ١٩٦٥) والى ١,٢٪ (سنة ١٩٦٦). وكان واضحا ان اسرائيل تستعد بدأب وسط كل هذه المؤشرات لمرحلة تتضاءل فيها المعونات؛ فالسياسات كافة كانت تؤكد سعيها لتقليل اعتمادها على التدفقات الخارجية. وحتى سنة ١٩٦٦ كانت قد قطعت شوطا ملموسا في هذا الاتجاه.

والمخرج «الاقتصادي» من الازمة كان واضحا تماما، وقد اشارت اليه الهيئات الدولية، بل اشار اليه اقتصاديون اسرائيليون (هوروفيتز مثلا)؛ فالاقتصاد الاسرائيلي كان يختنق بسبب ضيق الفرص المتاحة للتصدير، اي بسبب اغلاق الابواب الطبيعية (العربية) امامه. وقد طالب بعض الاقتصاديين الاسرائيليين ايامها بأن تسعى اسرائيل



(من هذا المنطلق الاقتصادي) لاقامة علاقات مع جيرانها، وان اعترفوا بأن رأيهم هذا بعيد عن الذهنية السائدة.[١٠] وللحقيقة ينبغي لنا ان نسجل ان مطلب توسيع السوق عبر التعامل مع المنطقة العربية كان مطلبا حقيقيا للاقتصاد الاسرائيلي (وفق الهيكل الذي اختير له، ووفق اتجاهات نموه). لكن هذا المطلب الاقتصادي خضع في مراحل مختلفة للمطالب غير الاقتصادية، والاكثر اهمية من منظور الاستراتيجية الصهيونية العليا، ولذا لم تتعجل اسرائيل في المطالبة باقامة علاقات اقتصادية مع مصر، أو مع غيرها من البلاد العربية، حتى سنة ١٩٨٠.

في منتصف الستينات، **لم تكن ازمة التصدير هي ما يشغل النخبة التي تقود المشروع الصهيوني، لكن كان هاجسها الاول ذلك التصاعد في المد القومي الوحدوي** الذي هدد الكيان الاسرائيلي من اساسه وألزمه موقف الدفاع. وأعتقد ان هذا الموقف الذي فجر الشكوك وعلامات الاستفهام حول جدوى المشروع الصهيوني ومستقبله، كان خلف ظواهر انخفاض الهجرة وانخفاض التزايد في التدفقات المالية آنذاك. ولذا، لم تكن القضية امام النخبة القائدة هي «التصدير او الموت»، لكن «استعادة المبادرة السياسية او الموت». وأعتقد ان يوسف صايغ كان موفقا حين توقع ايامها الاتجاه الاسرائيلي الى التحرك (اي الى الحرب).[١١] لكن يحسن ان نستمع هنا الى رأي بيريس؛ فقد اوضح في تلك اللحظة نفسها انه «قد رزحت على القدر اليهودي صفة خاصة اضافية، هي هذه المصادفة التعيسة بين انبعاث اليهود وانبعاث العرب.» ورتب بيريس على ذلك انه «يجب ان نثني العرب عن عزمهم على مهاجمة اسرائيل، اي ان نقنعهم بأنه، في اي حال من الاحوال، ليس لديهم اي امل بالنصر.»[١٢] كان هذا

(١٠) انظر: شاؤول مزراحي، «اهمية السلام بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي»؛ وميخائيل شيفي، «نتائج المقاطعة العربية على الاقتصاد العربي ـ الاسرائيلي»، «من الفكر الصهيوني المعاصر» (بيروت: مركز الابحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨).

(١١) يوسف عبدالله صايغ، «الاقتصاد الاسرائيلي» (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية ـ جامعة الدول العربية، ١٩٦٤)، ص ٢٧١ ـ ٢٧٤. لكن نختلف مع د. صايغ في تصوره ان سبب خفض المعونات لاسرائيل كان لأن أعوانها قدروا في تلك الفترة انها لا تعاني من المخاطر.

(١٢) شمعون بيريس، «يوم قريب ويوم بعيد»، «من الفكر الصهيوني المعاصر»، مصدر سبق ذكره.

هو الشاغل الاول للقيادة الاسرائيلية (وليس زيادة التصدير). وقد اكد بيريس ثقته بامكانات اسرائيل العسكرية، وأهم من ذلك انه كان قريبا جدا من الصورة، وقد نشر هذا الكلام في ايار/مايو ١٩٦٧، اي نشره وهو يعلم ان الحسابات قد استقرت على ملاءمة الظروف، وان العد التنازلي للهجوم قد بدأ. ولا شك في ان حجم هزيمة حزيران/يونيو التي منيت بها مصر والعرب فاق خيال كل الاطراف، ومع ذلك لم تتعجل اسرائيل في استخدام لحظة تفوقها العسكري الكاسح لفتح الاسواق، واخراج الاقتصاد الاسرائيلي من «أزمته». وقد يرى البعض ان هذا الموقف كان خطأ في الحسابات. وقد يكون هذا صحيحا او لا يكون، لكنه يؤكد لنا مدى الوزن النسبي للاعتبارات الاقتصادية البحتة في القرارات الاستراتيجية الاسرائيلية. وهو ما يعنينا اثباته في هذا السياق.

٣) **بعد هزيمتنا العسكرية سنة ١٩٦٧**، لم تتعجل اسرائيل في المطالبة بفتح أبواب التصدير الى الاسواق العربية. وبدلا من ذلك دخلت مرحلة ثالثة متميزة في تاريخ اقتصادها؛ انقلب اتجاه مؤشرات الركود الاقتصادي السابقة تماما، بفضل تدفق المعونات الخارجية، وقد زادت استثمارات اصحاب الملايين اليهود عن ٣ مليارات دولار في المشاريع الصناعية فقط، وذلك في اثر عدة مؤتمرات متتالية وسنوية عقدت في القدس منذ سنة ١٩٦٧. لم تعد الدولة مضطرة الى تحمل العبء الاكبر من الاستثمار المباشر كما كانت الحال في السنوات العجاف؛ فالمؤسسات الصناعية اليهودية في الولايات المتحدة وأوروبا اخذت المبادرة، بحيث تملّك القطاع الخاص ٩٦٪ من الوحدات الصناعية التي اقيمت في تلك المرحلة (التي نرى انها انتهت مع حرب تشرين/حرب اكتوبر). لكن اهم من تسارع معدلات التنمية ومعدلات النمو في الصناعة التحويلية، انه حدث تحول واضح من صناعة المشاريع الصغيرة التقليدية كثيفة العمالة عالية التكلفة، والمتجهة أساسا الى السوق الداخلية، الى صناعات حديثة ذات كثافة رأسمالية اعلى وتتجه عناصرها الاساسية الى الاسواق الخارجية. وقد ركزت الحكومة حوافزها للاستثمار الصناعي (المحلي والاجنبي) على هذا الجيل الجديد من الصناعات (مثل: اجهزة النقل، صناعة الآلات، المنتوجات المعدنية، المعادن الاساسية، الالكترونيات، الكيماويات، صناعات البلاستيك.. الخ). هذا



هو ما ميز تلك المرحلة. وقد حققت اسرائيل نجاحا ملموسا في هذا الاتجاه، فأشبعت المنتوجات الجديدة بعض حاجات الطلب المحلي (العسكري والمدني)، وأحدثت تغييرا ملموسا في هيكل الصادرات الاسرائيلية وأضافت الى قيمتها الاجمالية، لكن ظلت الاسواق المتاحة امام هذا النمط من المنتوجات لا تسمح بقيام وحدات انتاجية بحجم اقتصادي ملائم. وكما حدث في المرحلة الثانية اخذت الطاقة غير المستخدمة تتراكم عبر القطاع الصناعي كله، وأصبحت كثافة رأس المال لدى كثير من المشاريع لا تتلاءم ومستوى الانتاج المتوقع، ولم يكن ممكنا استمرار مثل هذه المشاريع إلا عن طريق ما تقدمه الحكومة من دعم وتسهيلات ائتمانية ومنح واعفاءات.. الخ. ان الزيادة في الصادرات الصناعية الجديدة لم تلاحق –في كل الاحوال– التوسع الحادث في الواردات، وبالتالي تواصل العجز في الميزان التجاري وتفاقم. ويلاحظ ان الفترة التي تلت حرب تشرين (حرب اكتوبر) شهدت هبوطا في معدلات الاستثمار والنمو، وشهدت تفاقما في حجم العجز الخارجي. وقد استنتج من ذلك بعض الاقتصاديين العرب ان الاقتصاد الاسرائيلي وصل الى وضع شبيه بحالة ما قبل حرب سنة ١٩٦٧؛ وصل الى اختناق حاد، الى «التصدير او الموت»، ولذا اسرع بيغن –هكذا يقال– الى توقيع المعاهدة مع مصر لفتح أسواقها امام الانتاج الاسرائيلي.

هذا المنحى التحليلي نرفضه لأنه قائم على تصور ان العوامل الاقتصادية اساس القرار الاسرائيلي. ونحن نرى ان العوامل الاقتصادية تخضع في هذه المرحلة (كما في المراحل السابقة) لحسابات الاستراتيجية العليا، وليس العكس. ومن ناحية اخرى، فان هذا المنحى التحليلي يفترض، او يوحي بأن تفاقم «ازمة» التصدير كان مشكلة فرضت نفسها على صانع السياسة الاسرائيلية وعلى جدول أعماله بحيث اصبح مضطرا الى الخروج عن طريقه بحثا عن حل، اي حل، لها. وفهمنا للاقتصاد الاسرائيلي ينفي مثل هذا الفرض بطبيعة الحال. «فأزمة التصدير التي تفاقمت بعد سنة ١٩٦٧ نشأت عن نمط التصنيع الذي تم اختياره، مع وعي كامل لعواقبه»؛ ازمة «التصدير لم تكن تلقائية ولا مفاجئة؛ لم تكن أزمة موضوعية فرضتها آليات السوق او حتميات مراحل التطور الصناعي على القيادة السياسية او على المسؤولين عن السياسات الاقتصادية؛ فالاقتصاد الاسرائيلي لم يخضع قط (كما اوضحنا) لتعليمات ما يسمى آليات السوق، ونمط النمو

الصناعي الذي تحدد كان قرارا على اعلى مستوى سياسي، وكان معروفا مسبقا انه يمثل عبئا اقتصاديا لفترة ما. وقد تقرر احتمال هذا العبء ـ كما في الحالات السابقة ـ وفق حسابات الاستراتيجية العليا.

ويحسن ان نضيف في هذا السياق ان حتميات التطور الصناعي تتطلب فعلا، عند مرحلة معينة، سوقا متسعة، لكن بأي معنى؟ ليس المعنى المقصود هو عجز الدولة الصغيرة عن مواصلة الصعود في مراتب النمو الصناعي؛ فالدولة الصغيرة يمكنها ذلك شرط ان تتخلى عن المفاهيم التقليدية للاستقلال الاقتصادي واستقلال السوق، وتقبل بالتالي اعادة تشكيل هيكلها الاقتصادي على نحو يحقق التكامل والسوق الواسعة عبر اشكال مؤسسية ملائمة مع عدد من الدول الاخرى الصغيرة او المتوسطة. وهذه تجربة السوق الاوروبية وتجربة الكوميكون. وهذا الاختيار كان متاحا امام الاقتصاد الاسرائيلي، وكان يجنبه ما يسمى «أزمة»، لو كان من خططوا لانشاء اسرائيل يهدفون الى انشاء «دوقية لوكسمبورغ». لكن برزت المشكلة لأن هدف المشروع الصهيوني ووظيفته (هدف الاستراتيجية العليا) اكثر طموحا وعدوانية، وأكثر تمحورا حول النفس. وقد انعكس هذا منذ البداية في اختيار هيكل التنمية الذي يتلاءم، عبر مراحل متتالية، مع الحرب ومع هدف التوسع في المنطقة العربية، وبأية تكلفة اقتصادية.

يقال في الادبيات الغربية والاسرائيلية عادة ان الهيكل الاقتصادي الاسرائيلي يشبه، الى حد كبير، الهيكل الاقتصادي لأية دولة غربية. وهذا صحيح من حيث الهيكل الاجمالي (نسب قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات)، لكنه غير صحيح من حيث مكونات كل قطاع من هذه القطاعات؛ فتشكيلة المشاريع في القطاع الصناعي الاسرائيلي، على سبيل المثال، لا تشبه ما هو قائم في اية دولة اوروبية صغيرة. انه يشبه حالة مشتل كثيف، ومنطق المشتل انه مرحلة حضانة موقتة تتم بعدها اعادة نشر المغروسات على ارض اوسع لتنمو نموا طبيعيا. وأعتقد ان هذا هو المنطق الحقيقي للاختيار الاسرائيلي لنمط النمو الصناعي بعد سنة ١٩٦٧. فبعد الانكسار العسكري والسياسي الجسيم للقوة العربية، كان طبيعيا ان تستعد اسرائيل لمرحلة توسع ارضي وسكاني واقتصادي كتعبير سياسي عن هذا الانتصار. صحيح انها لم تتعجل في طرح



اطار للتسوية لأن روح المقاومة العربية (التي انعكست في اعادة بناء القوات المسلحة المصرية والسورية، في حرب الاستنزاف على ضفتي القناة، وفي المقاومة الفلسطينية) دفعتها الى التريث في تصور ان العرب سيكتشفون بعد فترة عجزهم عن تعديل ميزان القوى على نحو جوهري، فيصيبهم اليأس والتفكك، ولا يكون امامهم إلا الاذعان لشروط «السلام الاسرائيلي» الكاملة.(١٣)

مع انتظار هذه النتيجة، صدر القرار في القطاع الاقتصادي من اجل إعداد مسبق للطاقات الانتاجية وللمهارات التنفيذية والتنظيمية اللازمة للمرحلة الجديدة حين تتهيأ لحظة التنفيذ. وجنبا الى جنب مع هذا الاعداد التقني والاقتصادي، شرعت المؤسسات الاسرائيلية بعد سنة ١٩٦٧ في إعداد دراسات مستفيضة عن البنية السكانية العربية وتركزها، ومستويات الدخول ومعدلات الانفاق وأثر المحاكاة ومستويات المعيشة، والأنماط الاستهلاكية، والعادات والتقاليد والمعتقدات العربية، ومدى تغاير هذه الاعتبارات في المستقبل، وامكان تلبية هذه الطلبات في ضوء الطاقات الانتاجية الاسرائيلية، بل وبناء مكونات صناعية جديدة تلبي الحاجات المتوقعة. وتقدر الدراسات الطاقة العاطلة في البناء الصناعي الاسرائيلي بنحو ٤٠٪ ـ ٦٠٪ في المتوسط من الطاقة الانتاجية لمعظم الوحدات الصناعية. وتشير هذه الدراسات ايضا الى ان الوحدات الصناعية، في معظمها، مهيأة لزيادة انتاجها بنسبة تتراوح حول ٥٠٪، وفي اقصر وقت ممكن، ومن دون استثمارات تجهيزية اضافية، شرط توفر المنافذ التسويقية لهذه المنتوجات، اي شرط صدور القرار السياسي بعد توافر كل متطلباته. ولم تنس اسرائيل ايضا ان تعد لتحركها في جبهة الدول النفطية صاحبة الفوائض المالية؛ فبعد حرب سنة ١٩٦٧ انشأت معهدا متخصصا في سويسرا لدراسة الاحتمالات، وللاتصال

---

(١٣) لم تنشر المصادر الاسرائيلية بعد حرب سنة ١٩٦٧ صراحة (بقدر علمنا) انها تنتظر وتستعد للحظة الاحباط والتسليم السياسي من قبل العرب قبل البدء بالمفاوضة في شأن شروط «السلام». لكن استقراء الوقائع كان يبرر هذا الفرض الذي قدمناه. وبعض الكتابات الحديثة يؤيده صراحة. انظر مثلا:

Bernard Reich, «Israel,» Ch.II Country Studies in: *The Political Economy of the Middle East: 1973-78. A Compendium of Papers submitted to the Joint Economic Committee, Congress of the United States* (Washington, D.C.: US Govt. Printing Office, 1980), p. 132.

بدوائر الاعمال والاستثمارات العربية كاتجاه للتعاون المشترك، بشكل مباشر (في اوروبا وأميركا) او عبر وسيط (في المنطقة العربية).(١٤)

اختصارا، نقول: **ان فائض الانتاج لم يدفع صانع السياسة في اسرائيل الى الاسراع في طلب التوسع في الاسواق العربية، ومشكلة فائض الانتاج، او الطاقة العاطلة، كان ممكنا ألا تنشأ اصلا من خلال بنية اقتصادية مختلفة. وما حدث هو ان قرارا بالتوسع الاقتصادي قد صدر بعد الهزيمة العربية الساحقة، وكان لا بد من إعداد هيكل اقتصادي وصناعي ملائم للمهمة الجديدة، وبأية تكلفة. . كالعادة.**

**٤ )** اذا كانت المرحلة التي تلت حرب سنة ١٩٦٧ هي مرحلة الاعداد للتوسع الاقتصادي، واذا كانت اسرائيل لم تعلن في تلك المرحلة متى تبدأ التفاوض لفرض شروطها في التعامل (بحساب ان الزمن وبالتالي الانتظار لمصلحتها)، **فان المرحلة التي تلت حرب تشرين (حرب اكتوبر) ادرجت (لأسباب عديدة) قضية الشروع في انشاء علاقات عربية ــ اسرائيلية في جدول الاعمال المباشر.**(١٥) والشروط الاسرائيلية لاقامة هذه العلاقات صريحة ومنشورة؛ فبحسب الدراسات العديدة فيما يتعلق بمستقبل الشرق الاوسط، تعلن اسرائيل نمطا محددا لتقسيم العمل، تحتكر بمقتضاه اكثر القطاعات ديناميكية وتقدما من الناحية التقنية، وترسيخ هذا الهيكل يحدد نمط التبادل المستهدف، ويضع اسرائيل تلقائيا في موضع الهيمنة الاقتصادية داخل النسق الاقليمي المقترح. ونموذج المناطق التي احتلت بعد سنة ١٩٦٧ اطار مرجعي متكرر في الدراسات الاسرائيلية.

والشرط الآخر الذي تتضمنه الدراسات الاسرائيلية يتعلق بدور اسرائيل الخاص

(١٤) حمد سليمان المشوخي، «هيكل الصناعة الاسرائيلية، النظرية والتطبيق، النشأة واستراتيجية التطور، والتنبؤ بالآفاق المستقبلية» (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٩)، ص ٤٩٨، ٦٨٤، ٦٨٨ ــ ٦٨٩.

(١٥) كان ممكنا ــ في تقديري ــ ان تغير حرب تشرين (حرب اكتوبر)، بالوقائع الجديدة التي انشأتها، المخططات الاسرائيلية تغييرا جذريا. ويوضح ذلك جسامة المسؤولية التاريخية التي تتحملها القيادات السياسية العربية، وعلى رأسها السادات، اذ مكنت الصهيونيين من استعادة المبادرة، ومن الاسراع في تنفيذ المخططات نفسها التي ارتبطت بهزيمة سنة ١٩٦٧.



في مناطق النفط. ان الدراسات المنشورة لا تعالج هذا الجانب باسهاب ووضوح، وهذا مفهوم لأنه يتعلق بقضايا بالغة الحساسية من منظور اقليمي ودولي. وهي تتحرك في هذا الاتجاه بحذر بالغ وبخطوات محسوبة بعناية، ويبدو ان نوعا من التنسيق كان قد بدأ بينها وبين السادات في هذا المجال.(١٦) وعلى الرغم من غياب المعلومات الرسمية، ففي وسعنا أن نقرر بغير مجازفة كبيرة ان السياسة الاسرائيلية تستهدف تعظيم وزنها الاقليمي ودورها الدولي من خلال ان يكون لها صوت مسموع في مسألة ضمان انتظام إمداد الدول الصناعية بالنفط، وفي مسألة تسعير النفط، وفي مسألة استخدامات الدولارات النفطية ــ والشرط الثالث في التعامل الاقتصادي يتعلق بتأكيد منعة قاعدة التوسع (دولة اسرائيل) من حيث تعظيم اعتمادها على النفس بالنسبة الى الموارد الاساسية، وتأتي مشكلة المياه هنا في المقام الاول، خصوصا اذا افترضنا ان مرحلة التوسع الاقتصادي (التي تتضمن القدرة على فرض سلام اسرائيلي او استقرار واذعان للشروط الاسرائيلية) تتطلب زيادة الهجرة اليهودية، بل انها تيسر تحقيقها، بسبب انخفاض المخاطر، وبسبب الارتفاع الكبير المتوقع في مستوى الدخل. ولا شك في ان اسرائيل تسعى لتوسيع الرقعة التي تحتلها الى اكبر حد ممكن، لكن حال اضطرارها الى إجراء بعض الانسحابات ستظل تحكم قبضتها على موارد المياه التي تؤمن حياتها ضد اية تهديدات محتملة، وأغلب الظن انها لن تكتفي هنا باتفاقيات مع الدول المعنية، وانما ستتمسك بشكل من أشكال السيطرة المباشرة.

لكن كيف تصل الى هذه الصيغة؟ كانت اسرائيل تخطط للوصول الى هذه النتيجة اعتمادا على انتصارها الكاسح في حزيران/يونيو ١٩٦٧، وبعد حرب سنة ١٩٧٣ اصبح عليها ان تستعيد هيبتها العسكرية وتوثق علاقتها بالقوة الكبرى المهيمنة

(١٦) يبدو وفق عديد من الوقائع والمؤشرات ان نوعا من الاتفاق السري قد جرى بين القيادة الصهيونية والسادات بشأن عملية مشتركة في ليبيا يتقاسم الطرفان نتائجها بدرجة او بأخرى، ويبدو ان انهاء هذا الاتفاق او ايقافه، كان من اول القرارات التي اتخذتها قيادة حسني مبارك ــ معروف ايضا ان اسرائيل تتطلع الى دور ما فيما يتعلق بضمان امن الخليج (من منظور اميركي غربي لهذا الامن). وقد نشطت في هذا الاتجاه بصورة خاصة بعد سقوط الشاه، وحاول السادات ان يشارك في ذلك ايضا ــ الاتفاق الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة ليس بعيدا عن هذا الهدف.

على المنطقة (الولايات المتحدة) اذا كان لها ان تأمل بالوصول الى هدفها. وقد تحركت القيادة الصهيونية في هذا الاتجاه فعلا بأسلوبين: فهي من ناحية دعمت تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وأصبح التحالف وضعا قانونيا لا مجرد امر واقع، وحصلت من خلال ذلك على معونات عسكرية مهولة كما ونوعا تضمن اتساع الفجوة بينها وبين الدول العربية؛ هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى، فانها تمكنت من خلال علاقتها بالولايات المتحدة من ضمان إضعاف مصر عسكريا، من خلال التطورات المختلفة التي جعلت الولايات المتحدة والدول الغربية المورد الوحيد للتسليح المصري. فالاسلوبان معا ضمنا سيادة اسرائيل في ميدان الاسلحة التقليدية (الى جانب قوتها النووية). وقد كان على اسرائيل ان تدفع ثمن التركيز على بناء قوتها العسكرية على حساب معدلات التنمية الاقتصادية، وكالعادة لم تتردد في دفع هذا الثمن.

الى جانب هذا الخط من التحرك عمدت اسرائيل، بالتحالف مع الولايات المتحدة، الى عزل مصر خطوة خطوة حتى اوصلتها الى المعاهدة. وقد اثر ذلك على التوازن الاستراتيجي بين العرب واسرائيل تأثيرا جذريا ــ بعد ذلك تم اقتلاع المقاومة الفلسطينية من ارض لبنان. وضمن أهداف الغزو السيطرة على منابع الليطاني، والتدخل المباشر في تشكيل الدولة اللبنانية على نحو يحقق توسع نفوذها الاقتصادي والسياسي (باسم التطبيع) ــ ويسعى المخطط الاسرائيلي في الوقت نفسه لاشاعة القلاقل الاجتماعية والسياسية في المنطقة، وما نشر باسم «وثيقة استراتيجية اسرائيل في الثمانينات»(١٧) ينبغي ألا يُتجاهل، فنحن نلمس فعلا اندلاع الصراعات الطائفية والعرقية في مختلف انحاء الوطن العربي. وصحيح ان للصراعات اسبابا محلية، لكن اليد الاجنبية مع ذلك لا تخطىء ــ مع التفوق العسكري، ومع الخلخلة المجتمعية والسياسية، يسهل اختراق المؤسسات المحلية والعمل من داخلها (كما حدث في لبنان)، وتعمد أجهزة الثقافة والاعلام شيئا فشيئا الى تغيير المناخ النفسي قبل الوجود الصهيوني، ومن الرفض الى القبول الى الاستسلام للتبعية. ولا شك في ان ممارسات

(١٧) عوديد ينون، ترجم الوثيقة الى الانكليزية يسرائيل شاحاك، نشرة «الاهرام الاقتصادي»، ١٨/١٠/١٩٨٢.



السادات (مع ما كان يمثله كرئيس لمصر) كانت مساهمة خطرة في إحداث هذا التحول النفسي.

في هذا الاطار من التحرك الشامل لاقامة علاقات عربية ــ اسرائيلية، يمكن ادراك مغزى حرص اسرائيل على ان تبدأ بمصر. وهي تدرك مع ذلك ان مسيرة السلام الاميركي ــ الاسرائيلي ما زالت طويلة، وهي لا تتعجل النتائج من اجل زيادة التصدير بأي ثمن؛ فزيادة التصدير ستأتي (اذا نجحت مخططاتها) لكن بعد ان تهيىء المسرح لفرض شروطها وليس قبل ذلك. كانت اسرائيل تدرك ان فتح السوق المصرية امامها لن يتحقق بمجرد توقيع المعاهدة. فعلى الرغم من كل الخطوات التي اتخذتها بالتعاون مع الولايات المتحدة ــ قبل المعاهدة ــ فان الامر كان يتطلب عملا متصلا لاخضاع باقي المنطقة، ولتغيير المناخ داخل مصر، ولذا كان يرضيها في المرحلة الاولى ــ كما سنرى ــ ان تكسب موضع قدم، اورأس جسر، فمجرد الوجود الرسمي ــ ولو بشكل رمزي ــ يكفي لاعلان ان المرحلة الجديدة قد بدأت، وفي قلب القاهرة.(١٨)

وعلى هذا، فان تقويم ما تحقق من علاقات ينبغي ألا يقاس بمعايير كمية؛ فالتقويم ينبغي ان يكون في اطار إدراكنا لأهداف المرحلة الجديدة التي يخططون للوصول اليها. وقد اضيف هنا ان بعض دارسينا يبالغ، في تقديري، عند حديثه عن الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الاسرائيلي في مرحلته الراهنة. انهم يشيرون الى

(١٨) كانت التقديرات الجدية ان مسيرة فرض الشروط الاسرائيلية على الاطراف العربية المعنية هي مسيرة طويلة ومعقدة بالضرورة، على الرغم من توقيع المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية (قد تستغرق اكثر من ١٠ سنوات بحسب هذه التقديرات). وحتى بالنسبة الى الحالة المصرية كان مفهوما ان التوسع الحقيقي في العلاقات الاقتصادية (وفق الشروط الاسرائيلية طبعا) لن يكون سهلا ولن يتحقق في الاجل المتوسط، ولذا كانت المخططات الاسرائيلية لزيادة التصدي (قبل المعاهدة وبعدها) تتجه أساسا الى السوق الاوروبية ثم الى الولايات المتحدة، وليس الى مصر او أسواق الشرق الاوسط. انظر:

Jerome F. Fried, «Economic Dimensions of the Middle East Peace,» Ch.VI. The Peace Process: Ostacles and Opportunities, in: *The Political Economy of the Middle East*, *op.cit.*, pp. 570, 573-575.

الاعباء التي يشكلها وجودهم في لبنان، او التي تنشأ عن التوسع في اقامة المستعمرات، ويشيرون الى العبء الاقتصادي الذي ينشأ عن تزايد الانفاق العسكري، وانعكاس ذلك كله في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات وزيادة معدلات التضخم.. الخ. لكن ينبغي ألا ننسى طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي الخاصة؛ ينبغي ألا ننسى خضوعه للاستراتيجية الصهيونية العليا، وينبغي ألا ننسى بالتالي ان معايير أدائه ليست هي المعايير التقليدية. ان المخطط الصهيوني للتوسع الاقتصادي والسياسي قد يفشل او يتوقف اذا تماسك الموقف العربي، واذا تصاعدت المقاومة العربية التي تواجهه، والتي قد تعني مستوى من الخسائر البشرية يفوق الحد الذي يمكن للاسرائيليين ان يحتملوه، لكن الفشل سيكون هنا لأسباب سياسية، لا بسبب التكلفة الاقتصادية.

وأعتقد انه لا تجوز مقابلة الضغوط الحالية التي يواجهها الاقتصاد الاسرائيلي بالانكماش الذي واجهه هذا الاقتصاد قبل حرب سنة ١٩٦٧. **فالمشكلات الراهنة تصاحب مرحلة من الهجوم العام تهدف الى فرض شروط التفاوض والعلاقات، بينما مشكلات سنة ١٩٦٧ كانت تعبر عن موقف دفاعي وعن حالة مخاطر تهدد الوجود كله**. وقد لاحظ الفارق بين الحالتين فؤاد بسيسو، فقال: «ان الاقتصاد الاسرائيلي الذي شكل دافعا قويا لحرب حزيران [يونيو] ١٩٦٧، هو نفسه يفرز في المرحلة الجارية دوافع وضغوطا قوية للتوجه الاسرائيلي نحو السلام». وقد تظهر حكومة «تستجيب لمصالحها الاقتصادية الحيوية وتسعى في الوقت نفسه لتحقيق التوسع النوعي (الاقتصادي الثقافي الايديولوجي) بدلا من التوسع الجغرافي ـ الاقتصادي في العالم العربي.»(١٩) لكن يبدو من الشرح انه يصدر عن تحليل مخالف لما قدمناه؛ فصحيح ان التوجه العام لهذه المرحلة هو نحو السلام، لكن اي سلام؟ انه السلام الاميركي ـ الاسرائيلي الذي يتطلب فرضه عددا من المعارك ومظاهرات القوة. وقبل ذلك، لا يمكن ان تتحقق «المصالح الحيوية» من منظور اية قيادة صهيونية. وقد استطرد بسيسو (ولا ادري لاقناع من؟) في عرض الامكانات الكبيرة لتبادل السلع والمنافع بين

(١٩) فؤاد حمدي بسيسو، «الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام» (عمان: دار الجليل، ١٩٨٤)، ص ٤٦ ـ ٦١.



اسرائيل والبلاد العربية حال اقامة علاقات. صحيح انه قال انه يبحث فقط في «مجرد الفرص المحتملة للتبادل التجاري، دون بحث تفصيلي لعوامل نمو هذا التبادل ومشاكله.»(٢٠) لكن هذا يعني انه يبحث فيما هو اقل اهمية، اقصد امكانات التبادل (وقد قتل الاسرائيليون هذا الموضوع بحثا على اي حال) ويغفل ما هو اكثر اهمية وخطرا، أقصد العوامل التي **تعوق** مشروع التوسع الاسرائيلي عن بلوغ امكاناته القصوى. الاسرائيليون يبحثون في هذا الموضوع بدورهم، وعلى الاقتصاديين العرب ان يركزوا على البحث في الموضوع نفسه، من منظورهم المضاد.

### ثالثا: الانفتاح المصري ـ سيطرة اميركية ومدخل لـ «التطبيع»

١) منذ سنة ١٩٧٤ (اي منذ سلم السادات الولايات المتحدة توكيلا لحل مشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي) تعرضت مصر لهجوم مخطط ومكثف باسم سياسة الخطوة خطوة. وفي منتصف سنة ١٩٧٧ كان الهجوم قد حقق جوهر أهدافه. **ويتعذر فهم ما حدث في الجبهة الاقتصادية المصرية بمعزل عن التغيرات المجتمعية والاجتماعية المصاحبة، او بمعزل عن التغيرات التي اصابت بنية النخبة السياسية ومؤسساتها، وأصابت ايضا مجالي الاعلام والثقافة**. هذه التغيرات كانت متكاملة، وكانت بمثابة شعب متعاونة من خطة لهجوم عام يهدف الى تقويض ما شكلته البنية الناصرية، واستبدالها ببنية تابعة. والوجه الخاص لهذه العملية هو فرض السلام الاميركي ـ الاسرائيلي الذي يشمل، ضمن ما يشمل، انشاء علاقات اقتصادية معينة بين مصر والصهيونية، وهذا هو المضمون الحقيقي لما سمي سياسة الانفتاح الاقتصادي، وما تفرع عنها من «تطبيع». وقد أثبتنا في دراسة مفصلة ان تطورات الاقتصاد المصري (منذ سنة ١٩٧٤) تحققت وفق تخطيط استراتيجي خارجي، بدعم من الرئيس السادات (صاحب الصلاحيات الواسعة)، وبالتعاون مع القوى الاجتماعية التي استفادت من هذه التوجهات، وبتوظيف ناجح لعواقب التحلل المجتمعي التي اشاعتها استخدامات المال النفطي في المنطقة العربية. والقيادات الخارجية التي اشرفت على تنفيذ المخطط

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٠١.

الاقتصادي كانت تتحرك في تنسيق واضح مع القيادات التي تتحرك في القطاعات الاخرى. ان سياسة الخطوة خطوة في سيناء كانت تتكامل مع سياسة الخطوة خطوة في الاقتصاد وفي غير الاقتصاد.(٢١)

في الجبهة الاقتصادية تمثلت المؤسسات القائدة في: وكالة التنمية الدولية (الاميركية) وكان يديرها في مرحلة الانتقال الصعبة دونالد براون؛ صندوق النقد الدولي، ومثّله في المرحلة نفسها جون جانتر (اميركي)؛ البنك الدولي للانشاء والتعمير، وقد مثله منير بنجنك (يهودي تركي)؛ الشركات والمصارف الدولية، وكان على رأس تحركها ديفيد روكفلر (اميركي، رئيس مصرف تشيس مانهاتن وصاحب الصلات الوثيقة بالدوائر النفطية)؛ مؤسسات التمويل الخليجية (وكانت مجرد واجهة للجهات السابقة). وقد كانت وكالة التنمية الاميركية اصرح في التعبير عن ارتباط تحركها وشروطها باستراتيجية السلام الاميركي ـ الاسرائيلي، وكذلك كانت الشركات الدولية صريحة بما فيه الكفاية. ان صندوق النقد والبنك الدولي عادة اكثر ادعاء للفنية وأقل افصاحا عن العمق السياسي لتعليماتها، لكن لم تستطع وثائقهما مع ذلك إخفاء معالم ارتباطهما باستراتيجية السلام الاميركي ـ الاسرائيلي، وارتباطهما بالتالي بتوجيه وكالة التنمية عند تحديد السياسات الاقتصادية الملائمة. وقد تمثل ذلك في التنسيق الواضح بين الخطوات الاقتصادية التي تطالب بها هذه الجهة او تلك، وفي الدعم المتبادل لمطالب الجهات المختلفة، وفي الضغط المشترك من اجل تحقيقها. وكان مكشوفا ان الجدول الزمني لبرنامجي صندوق النقد والبنك الدولي يرتبط بمتطلبات ومراحل التطور في جبهة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

لقد استخدمت أدوات مختلفة لانجاح هذا المخطط الاقتصادي (الانفتاح) في مصر، وفي اغلب الاقطار العربية، وكانت ذروة الانتصار ـ داخل مصر ـ في ايار/مايو ١٩٧٧ حين اكتسبت هذه المؤسسات حق الاشراف الشرعي على ادارة الاقتصاد المصري لقاء تيسير ازمة الديون الحادة في تلك الفترة. وقد تم ذلك في سرية بالغة. ان

(٢١) الوقائع التفصيلية المثبتة للتحليل الوارد في هذا القسم منشورة في: عادل حسين، «الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩»، ٢ ج (بيروت: دار الكلمة، دار الوحدة، ١٩٨١).



الادارة الاجنبية تضبط الآن الأداء والتوجه، وهي في مأمن من المفاجآت بحكم انها تطلع رسميا، وأولا بأول، على كل ما تفكر فيه السلطات الاقتصادية (وليس على قراراتها فقط). لم يعد هناك سر اقتصادي واحد لا تعلمه الولايات المتحدة و. . اسرائيل. لقد مثلت اتفاقيات ايار/مايو ١٩٧٧ نقلة نوعية في الاتجاه الى التبعية، والتزمت الحكومة ان تنفذ البرنامج الذي وضعه صندوق النقد، وأن «تقبل» العقاب الذي يفرضه الصندوق (ومعه كل الجهات الدائنة) اذا هي خرجت عن جوهر البرنامج. ان التسليم في الجبهة الاقتصادية كان في ايار/مايو ١٩٧٧، وبعد هذا التاريخ بأشهر قليلة كانت رحلة القدس، اي التسليم في جبهة الصراع السياسي العربي ـ الاسرائيلي.

٢) سنقتصر هنا ـ لضيق المجال ـ على إشارات مركزة الى ملامح التغيير في بنية الاقتصاد المصري التي مهدت لاقامة علاقات غير متكافئة بينه وبين الاقتصاد الاسرائيلي.

معروف ان الاعتماد على الخارج (وخصوصا الولايات المتحدة) لتغطية الفجوة الغذائية تجاوز المستوى الحرج كثيرا.(٢٢) لكن ليس معروفا بالقدر نفسه دلالة **التغير الجذري والخطر في هيكل الموارد**. فموارد الاقتصاد المصري الاساسية اصبحت: النفط؛ القناة؛ السياحة؛ العاملين في الخارج. هذه القطاعات خططت الجهات الخارجية لتنميتها، واحتفت كل سنة بنتائجها. وزعمت في ضوء هذه النتائج ان الناتج المحلي (والقومي) الاجمالي ينمو بمعدلات لم يسبق لها مثيل، وبشرت بأنها ستنهي متاعب مصر سنة ١٩٨٠ (وهي السنة التي «تصادف» انها سنة قطع «المساعدات» الخليجية، وسمّاها السادات سنة الرخاء). ويلاحظ طبعا ان هذه الموارد لا تنتج عن جهد تنموي حقيقي، اي ان الزيادات الكبيرة في القيمة المضافة لم تتولد اساسا من زيادة في انتاجية قوة العمل (وخصوصا في قطاعي الصناعة والزراعة)، بل ان العمالة في قطاعات النفط

(٢٢) اصبحت نسبة الانتاج المحلي الى الاستهلاك كالتالي: القمح ٢٥ ٪ ـ الذرة ٧١ ٪ ـ السكر ٥٣ ٪ ـ الفول ٧٠ ٪ ـ العدس ٦ ٪ ـ زيت الطعام ٣٢ ٪ ـ اللحم الاحمر ٧٣ ٪ ـ الدجاج ٦٣ ٪ ـ السمك ٥٤ ٪ ـ الحليب ٦٢ ٪. الميزان التجاري الزراعي كان يحقق فائضا حتى أوائل السبعينات، ووصل عجز الميزان الى ٨٠٠ مليون دولار (سنة ١٩٧٧) ويتجاوز الآن ٢,٥ مليار دولار.

والقناة والسياحة لا تزيد عن ٣ ٪ من قوة العمل، ونمو قطاع العاملين في الخارج كان على حساب قدرة الانتاج المحلي على النمو. كل هذا صحيح، لكن اخطر من ذلك ان استمرار هذه الانشطة او نموها يعتمد بالدرجة الاولى على قرارات خارجية، وهذا تأكيد لتبعية هيكل الاقتصاد المصري للخارج. وأخطر من ذلك، ايضا، ان الموارد المتولدة من هذه القطاعات اصبحت تمثل ٤٥ ٪ من الانتاج الاجمالي، و ٥٥ ٪ من القيمة المضافة، و ٧٠ ٪ تقريبا من جملة الايرادات الجارية في ميزان المدفوعات. وهذه الموارد ترتبط وجودا وعدما برضاء اسرائيل او عدم رضائها (ومن يحالفها) عن سلوكنا. فبمجرد نشوب قتال تتوقف هذه الموارد، كلها او معظمها، ويعني ذلك ان التكلفة الاقتصادية لقرار مصري بالحرب (للدفاع او للهجوم) تكاد تكون غير محتملة. ولا شك في ان هذا يعني دعما هائلا للأمن الاسرائيلي (يضاف الى المناطق المنزوعة السلاح والقوات الدولية)، وهو انتقاص من منعة الامن القومي المصري بالقدر نفسه، وهو أداة في يد اسرائيل لابتزاز السياسة المصرية بصورة مستمرة.(٢٣)

وفي وسعنا ان نقرر ان القروض الميسرة والمنح الاميركية اصبحت تمثل، بدورها، اضافة منتظمة الى مواردنا السنوية (وبالنقد الاجنبي ايضا). والحقيقة ان ما تقدمه الحكومة الاميركية، شأنه في ذلك شأن ما تقدمه قطاعات النفط والقناة والسياحة والعاملين في الخارج، هو نوع من المساعدات المشروطة سياسيا، تملك الولايات المتحدة واسرائيل ان توقفه في اية لحظة. ان المقارنة الكمية بين ما تقدمه الحكومة الاميركية الى

(٢٣) نشرت هذا التحليل في كتابي («الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩»)، ولاحظت ان مسؤول المكتب المصري في معهد شيلواح بتل ابيب (الوثيق الصلة بالمخابرات الاسرائيلية) قدم تحليلا مشابها عن مغزى التغير الهيكلي لموارد الاقتصاد المصري، وهو اعلم مني بالتأكيد بأن هذا التغير لم يكن مصادفة. قال آمي ايلون انه «يعتقد ان مصر ستحاول ان تتجنب الازمات، كأن توقف العلاقات الدبلوماسية او تقطعها. فنحو ٨٥ ٪ من النقد الاجنبي الذي حصلت عليه مصر في السنة الماضية جاء عن طريق البترول وقناة السويس والسياحة والاستثمار الاجنبي، وهذه كلها تحتاج الى علاقات باسرائيل مستقرة لأن البترول قريب الى حد ما من الحدود، والقناة يمكن ان تغلق في حالة الاشتباكات، والسياحة والاستثمار يهربان من المناطق غير المستقرة»:

*Jerusalem Post,* February 3, 1980.



اسرائيل وبين ما تقدمه الى مصر لا تكشف شيئا، فالمقارنة ذات المغزى تتضح عند مقارنة اوجه استخدام المنح والقروض المقدمة الى كل من الجانبين، وكذلك عند مقارنة الشروط المصاحبة لهذه التدفقات؛ فبينما تمثل المنح الاقتصادية المقدمة الى اسرائيل تحويلات تملك الحكومة الاسرائيلية وحدها وبلا رقيب تحديد اوجه تخصيصها، تمثل المنح والقروض الاقتصادية المقدمة الى مصر أداة للتدخل المباشر في إدارة الاقتصاد المصري على المستوى الكلي والقطاعي والجزئي، وأداة لتحديد اتجاهات التنمية وفق المخططات الاستراتيجية الاميركية (والاسرائيلية). وباختصار، فان المساعدات الاميركية لاسرائيل تدعم القدرة الذاتية لاسرائيل واقتصادها (وفقا للحسابات الصهيونية)، بينما هي في المقابل تضعف القدرة الذاتية لمصر واقتصادها (وفقا للحسابات الوطنية والقومية)، وبتعبير آخر فان «المساعدات» الاميركية لمصر هي، في الواقع، مساعدات غير مباشرة لاسرائيل.

غير ان علاقة القطاعات الاربعة (بالاضافة الى القروض والمنح الاميركية) بقضية الحرب والسلام لا تتوقف عند دورها الاقتصادي وحده؛ فالآثار المجتمعية والاجتماعية في هذا الاتجاه لا تقل فاعلية. ويكفي ان نشير هنا الى ان انتقال العمالة المصرية الى الدول النفطية ــ بالتدافع الفوضوي الذي تحقق ــ لم يؤد الى استنزاف مواقع الانتاج فقط. ليست النتيجة في المقام الاول نقصا كميا في قوة العمل المدربة، بل الأخطر من ذلك تشوه المراكز العصبية في المجتمع المصري: تشوه قيمها وتشوه روابطها الانسانية والوطنية والقومية. وهذا التشوه ــ اذا استمر ــ اكبر ضمان ضد الحرب وما تتضمنه من التزام وتضحيات. هذا التشوه نفسه حدث مع نمط تعمير القناة ومناطقها الحرة (خصوصا بور سعيد) حيث تحول قسم كبير من السكان الى مهربين، وأصبح الوجود البشري المشوه في هذه المدن بمثابة خط دفاعي يحمي اسرائيل من قرار مصري بالحرب. والتشوه البشري حدث ايضا من خلال قطاع السياحة وأسلوب ممارسته، وحدث كذلك مع اسلوب انفاق أموال المنح والقروض الاميركية. من هذا الجانب المجتمعي والاجتماعي ترتبط قضية القطاعات «الرائدة» ايضا بقضية الحرب والسلام.

٣) قد يقال ان هذا الهيكل الهش والمكشوف للموارد كان ممكنا ان يحسن

استخدامه مع ذلك في تمويل تنمية حقيقية، لكن السياسات كافة تكفلت بمنع هذا الاحتمال. فمع النمو السرطاني لمجموعات الطفيليين من جانب، ومع فتح باب الهجرة الى الخارج بلا اية ضوابط كمية او نوعية او مالية او نقدية من جانب ثان، ومع قيادة سياسية متواطئة من جانب ثالث، ومع ربط اميركي صريح بين مواصلة الخطوة خطوة في الانسحاب من سيناء وبين الخطوة خطوة في الانفتاح بلا قيد او شرط، ومع ادارة اقتصادية محلية متواطئة او محدودة الكفاءة ــ مع ذلك كله لم يكن ممكنا ان تستخدم زيادة الموارد في استعادة التوازن بالنسبة الى مختلف ميزانيات الاقتصاد المصري التي اختلت بشدة منذ سنة ١٩٧٤، ولم يكن ممكنا بالتالي استخدام لحظة تحقق هذه الموارد «الموقتة» من اجل تنمية القدرة الاقتصادية الذاتية على نحو رشيد. والصحيح ان هذه الزيادة في الموارد استخدمت بوسائل مختلفة من اجل زيادة الاعتماد على الخارج وتكريس التبعية له، وقلصت سلطة الادارة المركزية المحلية في رسم السياسات الاقتصادية الملائمة من منظور تعظيم درجة الاعتماد على النفس.

لقد كان المدخل الملائم للسياسات الاقتصادية الجديدة عبر القطاع الخارجي، اي انفتاح الاقتصاد المصري على الاسواق الغربية بشروط هذه الاسواق، وهذه مهمة صندوق النقد الدولي بتعليماته التقليدية تحت اسم «تحرير التجارة»، واطلاق حركة الاسعار المحلية كي يتناظر هيكلها مع الهيكل القائم في الاسواق الغربية. هذه مهمة تقليدية لصندوق النقد الدولي تضمن اعادة انتاج النظام الدولي. ومعروف ان هذه المهمة تساعد البنك الدولي في توجيه التنمية، ولذا فان البنك لا يبدأ تدخله إلا بعد ان يضبط الصندوق الأداء الاقتصادي وفق تعليماته، اي يدخل البنك الدولي ليوجه التنمية في جو الانفتاح المستمر على الدول المسيطرة، وفي اطار ما تمليه اسعارها من مؤشرات ترسخ التقسيم الدولي الحالي للعمل. غير ان مصر كانت حالة خاصة في هذا الاطار العام؛ فهي، من ناحية، حالة تتطلب عملية جراحية معقدة لاستئصال ما نشأ ورسخ في مرحلة التوجه الاستقلالي، ويتطلب ذلك تدخلا مكثفا على اعلى مستوى ومرحلة انتقالية ممتدة؛ وهي، من ناحية اخرى، حالة يرتبط مخطط اخضاعها بوجه السلام الاميركي ــ الاسرائيلي، ويعني ذلك ان الاصرار على تصفية سلطة الدولة في الاشراف على التجارة الخارجية، وفي تحديد هيكل الاسعار الملائم، لا يرتبط بالمبدأ



العام لصندوق النقد الدولي فقط، بل ايضا باسقاط حق الدولة المصرية في اقامة علاقات تمييزية محتملة (عبر سياساتها السعرية) في وجه علاقاتها باسرائيل. وينبغي ألا نخلط هنا بين ما تمليه سياسة الانفتاح في مصر وبين استخدامات السياسات السعرية في الاقتصاد الاسرائيلي. فالادارة الاقتصادية الاسرائيلية اصبحت تعتمد على التوجيه بالأسعار اكثر من اعتمادها على التعليمات البيروقراطية، لكنها تفعل ذلك وفق حساباتها هي؛ انها تنشىء هيكلا مستقلا للأسعار تمارس من خلاله التوجيه. والحالة المصرية تختلف عن ذلك جذريا؛ فالمطروح من قبل الهيئات الدولية ليس مفاضلة بين اسلوب التوجيه المركزي بأدوات سعرية وبين اسلوب التوجيه بأدوات إدارية، وإلا كانت المشكلة مجرد مسألة فنية. المطروح عندنا تقليص سيطرة الدولة على ادارة الاقتصاد القومي من خلال ما يسمى «تحرير» الاسعـار، اي اعتماد الاسعار أداة اساسية للتوجيه الاقتصادي، مع تحرير هذه الاسعار من سيطرة السلطات المحلية، واخضاعها لهيكل الاسعار المتحيز ضدنا والذي تحدده الاسواق الغربية.(٢٤)

ادى قصور الصلاحيات المركزية في مجال التجارة الخارجية الى عجز متفاقم ومزمن في ميزان المدفوعات، على الرغم من الطفرة الهائلة في موارد النقد الأجنبي المحققة من القطاعات الاربعة ومن «المساعدات» الاميركية. ونشأ عن ذلك تصاعد

---

(٢٤) تعمد تقارير صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد المصري الى الخلط بين مفهومين لآليات السوق. فهناك المفهوم الكلاسيكي الذي يعني ان تحرير آليات السوق من اي تدخل خارجي يتجه بعمليات السوق تلقائيا نحو التوازن. وهذا المفهوم انتهى من الحياة العملية. وبالتالي، فان مفهوم الاعتماد على آليات السوق اصبح يعني الآن في الاقتصادات الغربية، استخدام الاسعار كحوافز ايجابية وسلبية لتنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية للدولة المعنية. غير ان تقارير الصندوق حين تتحدث عن «تحرير» الاسعار والاعتماد على آليات السوق، تستخدم المفهوم الاول عن عمد، وكأسلوب لحرمان الدولة الفريسة من استخدام حقها في التوجيه الاقتصادي وفق الاهداف التي تعينها. والكتابات الاسرائيلية عن الاقتصاد المصري (البعيدة عن الموضوعية بطبيعة الحال) تستخدم مفهوم صندوق النقد الدولي نفسه، وتهاجم مبدأ تدخل الدولة وما يسببه من تبديد للموارد وانحطاط في كفاءة الأداء. وهي وقاحة من اقتصاديين يعلمون ان دولتهم تتدخل في ادارة الاقتصاد على اوسع نطاق، ولا تتردد في استخدام اية أداة تراها ملائمة. انظر مثلا:
Eliahu Kanovsky, *The Egyptian Economy since the Mid-1960s, The Micro Sectors* (Tel Aviv: The Shiloah Center, Tel Aviv University, Occasional Papers, June 1978).

مستمر في حجم الدين الخارجي (اكثر من ٣٠ مليار دولار). وهنا ايضا ينبغي ألا نخلط بين الحالة المصرية والحالة الاسرائيلية. ففي الحالة المصرية يمثل ذلك أداة ضغط رهيبة تساعد الجهات الدائنة على فرض شروطها السياسية والاقتصادية في مقابل اعادة جدولة الديون الخانقة.(٢٥) ومعروف ان نسبة كبيرة من موارد النقد الاجنبي المحتملة يجري تبديدها بأشكال مختلفة بعيدا عن الجهاز المصرفي المصري وعن رقابة المصرف المركزي (٦٥ ٪ تقريبا من تحويلات العاملين في الخارج). ولا شك في ان الولاية المركزية على هذه الموارد، مع ترشيد الاستيراد، كان من شأنها الحد من ازمة ميزان المدفوعات وما نشأ من ديون خارجية، لكن حتى في حالة استيعاب المصارف لنسبة اكبر من النقد الاجنبي، هل سيخضع الاستخدام للأولويات والحسابات الوطنية مع هذا النفوذ المتزايد للمصارف الاجنبية؟

وبالنسبة الى استراتيجية التنمية في قطاعي الزراعة والصناعة، التي وضعها البنك الدولي بالتعاون مع وكالة التنمية الاميركية، نلحظ ايضا ان الهدف لم يقتصر على مجرد ارساء هيكل وبنية تابعة بالمعنى العام، بل ان للمخطط ايضا وجها اساسيا هو ان يكون هيكل الاقتصاد المصري متسقا مع متطلبات السلام الاميركي ـ الاسرائيلي وما يتضمنه من مشاريع مشتركة مع العدو الصهيوني، ومن امكان زيادة التبادل التجاري.

يتمثل ذلك، في **قطاع الزراعة**، في الدعوة الى تغيير الهيكل المحصولي بشروط تزيد في فرص المؤسسات الاجنبية (وخصوصا الاسرائيلية) للسيطرة على مدخلات هذا القطاع (خصوصا من حيث الخبرة الفنية) وعلى مخرجاته (من حيث التسويق

(٢٥) هذا السيناريو نفسه سبق ان شهدته مصر في القرن التاسع عشر، وانتهى ايامها بالصفقة نفسها التي سميت «قانون التصفية»: تيسير الديون في مقابل تسليم الادارة الاقتصادية للقوى الخارجية. اثبتت دراسة انس مصطفى كامل ان الاغلبية الساحقة من المصارف التي عمدت الى إغراق الاقتصاد المصري في الديون الصعبة آنذاك كانت مصارف يهودية، وقد تولى التيسير (تحويل الديون الصعبة، اي القصيرة الاجل، الى دين موحد ذي اجل اطول وفائدة اقل) مصرف روتشيلد. انظر: أنس مصطفى كامل، «الرأسمالية اليهودية في مصر: دور الجماعات اليهودية في عصر الاسرة العلوية»، «الاهرام الاقتصادي»، عدد ٦٣٦.

ترى ماذا كان دور رجال الاعمال الصهيونيين في سيناريو القرن العشرين؟



الخارجي). وفي هذا الاطار تتم كذلك دراسات مكثفة في شأن ما يسمى «ترشيد استخدامات مياه الري»، ويتضمن ذلك هدف تصدير لبعض مياه النيل الى اسرائيل في مرحلة ما. ويواكب كل هذا ربط اعيان الريف بالخارج، سواء مع تغيير الهيكل المحصولي على النحو الذي اوضحناه، او مع «تحرير الاسعار»، الذي يعني عودة قسم مهم من الفائض الزراعي الى ايديهم بدلا من الذهاب الى الخزانة المركزية، وينعكس هذا ـ من ناحية ـ في زيادة انفاقهم الاستهلاكي وربطهم كقرنائهم في المدينة بنمط الاستهلاك المستورد. وينعكس هذا، من ناحية اخرى، في امكان استخدام اصحاب المدخرات الصغيرة والمتوسطة كشركاء أقزام محدودي الخبرة داخل المشاريع المصرية ـ الاجنبية المشتركة (داخل قطاع الزراعة او خارجه).

وفي **قطاع الصناعة**، تدرك المخططات الخارجية ان التصفية الجسدية لكل منشآت القطاع العام مستحيلة. وتدرك ايضا ان انهاء ملكية الدولة لأغلب الشركات المنتجة مسألة صعبة. وباختصار، تدرك المخططات الخارجية ان انفراد القطاع الخاص (الاجنبي والمصري) بملكية وسائل الانتاج الصناعي هو تصور غير واقعي لأجل غير محدود. ولذا، كان المخطط الموضوع ذا شعب مختلفة. فمن ناحية، صدرت التعليمات بوقف المشاريع العامة الجديدة، وفي الوقت نفسه قدمت كل الحوافز لتنشيط القطاع الخاص في مجال الصناعة بهدف زيادة حجمه المطلق ووزنه النسبي بواسطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بحيث يصلح كشريك محتمل للمستثمرين الاجانب، لكن ما زالت نتائج الحفز محدودة حتى الآن. وبالنسبة الى القطاع العام القائم فعلا، فان تصفية بعض وحداته امر وارد بحجة انها غير اقتصادية امام المنافسة الاجنبية من السلع المستوردة، او المنتجة من مشاريع الاستثمار الاجنبي في مصر، وتتمتع باعفاءات وتيسيرات كبيرة. لكن اهم من ذلك ان تسيطر ادارة اجنبية على قسم كبير من المشاريع، سواء عن طريق مشاركة رمزية في رأس المال، او عن طريق التحكم في المدخلات التكنولوجية والتمويلية (عبر المصارف)، او عن طريق السيطرة على التسويق الخارجي (بشرط انتاج ماركات عالمية تتطلب اشراف الشركات العابرة للجنسية على عملية الانتاج). وفي كل الاحوال، فان المخططات الخارجية تهدف الى إلزام شركات القطاع العام بالعمل وفق معايير تجارية بحتة، اي وفق معايير الربح

والخسارة فقط، وهي معايير تحكمها الى حد بعيد (في اطار السياسات الاقتصادية المفروضة) الاسعار العالمية، وبالتالي تعمل هذه الشركات وتحدد انشطتها وتوسعاتها وفق توجيهات هذه الاسعار المتحيزة، والتي تساهم في إفراز نمط معين من تقسيم العمل الدولي. ان شركات القطاع العام، في هذه الحالة، تمثل مضمونا مخالفا تماما لمضمون القطاع العام في المرحلة الناصرية كقطاع قائد للتنمية المستقلة؛ انها قطاع يتألف من وحدات مبعثرة تابعة للخارج، ولا تجمعها بماضيها إلا الملكية الاسمية للدولة. وحين نصل الى هذه الحالة تكون مسألة الملكية مسألة موقتة او شكلية كما يقول البنك الدولي نفسه ــ ان القطاع العام وصل الى هذه النهاية بعد مواجهات متصلة مع خيرة قياداته. وقد هزمت المقاومة او كادت تهزم من خلال التطورات السياسية العامة تحت حكم السادات، ومن خلال التطورات الاقتصادية الاجمالية التي فتحت باب الاستيراد والتهريب (من بور سعيد وغيرها) بلا حساب، وخفضت سعر الصرف مرة تلو مرة، وحلت المؤسسات العامة (أداة التخطيط والتكامل القطاعي). وضربت المقاومة ايضا بواسطة عمليات التطهير المتتابعة لقيادات القطاع العام المتمرسة، وبواسطة التشهير الاعلامي بانجازاتهم وكفاءاتهم، ثم بواسطة استنزاف المهارات بمستوياتها المختلفة بالهجرة او بالعمل في المشاريع الانفتاحية بأجور اعلى. وقد نشهد ان السياسات الاقتصادية في المرحلة الاخيرة عمدت الى تحسين قدرة القطاع العام على الصمود، لكن يتعذر ــ في تقديري ــ إحراز نتائج جوهرية من دون مراجعة شاملة لمفهوم الانفتاح، مع ما يتضمنه ذلك من استعداد لمواجهة الضغوط الخارجية والمحلية الشديدة.

في ضوء هذا العرض المركز لمفهوم الانفتاح المصري وما حققه، نود تأكيد **ان اسرائيل (بعمقها الصهيوني) كانت موجودة وشريكة في كل ما حدث**. شاركت في التخطيط والتنفيذ خدمة لمخططها الخاص في اطار المخطط العام. والرصيد الاول لاسرائيل الذي منحها حق المشاركة، هو ان قواتها هي التي تحتل الارض التي مثلت مراحل الانسحاب منها ورقة ضغط اساسية في المقايضة، اي في انتزاع التنازلات (الاقتصادية وغير الاقتصادية) من الجانب المصري. والرصيد الآخر الذي استخدمته اسرائيل، كان النفوذ الصهيوني داخل المؤسسات الاميركية والدولية. اننا نلمس مدى هذا الاختراق والتأثير عندما يتعلق الامر بتسويات سياسية وصفقات عسكرية، ومن



الواجب ان نفترض ان تدخلها في جبهات الهجوم الاخرى (مثل الجبهة الاقتصادية) لا يقل ضراوة او تأثيرا في صوغ السياسات والقرارات الملائمة، في ضوء إعدادها للصلح المنفرد و«التطبيع» (على الرغم من السرية الشديدة المضروبة على هذا الدور). والنتائج النهائية تثبت على اي حال، وكما اشرنا، ان المصالح الاسرائيلية روعيت تماما، وكقطاع متميز. فقد اوضحنا ان المرحلة السابقة لكامب ديفيد اضافت وقائع اقتصادية اجتماعية تخدم الامن الاسرائيلي، وجاء كامب ديفيد ثم المعاهدة لينقلا الموقف من حالة اللاحرب (وهي حالة سلبية) الى حالة سلام (وهي حالة ايجابية نشيطة) تعتمد على **تنشئة فئات اجتماعية تابعة ذات نفوذ مؤثر ترتبط اقتصاديا باسرائيل (بعمقها الصهيوني)**. هذه الفئات لا يقف موقفها عند حد ان الحرب مع اسرائيل لا تفيد، بل يصل الى ان السلام مع اسرائيل مفيد. وقد مهدت الطريق الى ذلك السياسات المالية والنقدية والاقتصادية الانفتاحية، بحيث يمكن لاسرائيل ان تتحرك نحو أهدافها بحرية حين تحقق اللحظة الملائمة. **وقوة اسرائيل الاقتصادية لا تتمثل هنا في تفوقها التكنولوجي (كما يقول أغلب اقتصاديينا)، لكن تكمن قوتها الحقيقية في انها نسق متمحور حول نفسه يعمل بتخطيط وانضباط، وبدعم دولي كثيف**، بينما النسق المصري فقد توجهه للتمحور حول نفسه، وأصبح مفتوحا للغزاة بلا اية خطوط دفاعية. وصحيح ان موقف الاقتصاد المصري قد زاد ضعفا في هذه المواجهة، مع انعزاله عن عمقه العربي، لكن ينبغي ألا نخلط هنا ايضا بين العمق الصهيوني للاقتصاد الاسرائيلي وبين العمق العربي للاقتصاد المصري (بفرض ثبات كل شيء على حاله). فـ«العصبية الصهيونية» تملك قدرا من استقلال الارادة السياسية لا يملكه في الظروف الحالية اغلب الاقطار العربية، والمخططات التي استهدفت اخضاع مصر كانت تهدف في الوقت نفسه الى إحكام القبضة على المنطقة العربية.[٢٦]

(٢٦) فرضت الولايات المتحدة هيمنتها على اغلب المنطقة العربية، باستخدام أدوات مختلفة. ومن الناحية الاقتصادية يجب ان نشير الى ان صندوق النقد الدولي لم ينجح في فرض تعليماته (سياسة الانفتاح) على مصر وحدها؛ ففي اطار اتساع دائرة الهيمنة الاميركية، تمكن الصندوق من تحقيق انتصارات ملموسة في اغلب البلاد العربية. انظر مثلا تقرير ممثل صندوق النقد الدولي عن ذلك في: =

## رابعا: التطبيع كمفهوم وممارسة ــ هيمنة اسرائيلية من الداخل

### أ ــ المفهوم

١) بعد توقيع المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية تحدثت الصحافة الاسرائيلية عن مشاريع ضخمة عديدة قيل انها جاهزة للتنفيذ (مثل: بيع حصة من مياه النيل لاسرائيل؛ مشاريع مشتركة لاستصلاح واستزراع مساحات واسعة من سيناء؛ محطات نووية في سيناء؛ مشاريع صناعية مشتركة.. إلخ).[٢٧] وقد يكون الترويج الواسع لمثل هذه المشاريع (في تلك الفترة) مساهمة في تعميق الآثار النفسية التي صاحبت بصورة طبيعية انهيار اكبر دولة عربية وخروجها من ارض الصراع (الصهيونيون قادمون!)، او قد يكون الهدف من اعلان هذه المشاريع الضخمة حرفا للأنظار عن الاتجاه الحقيقي للتحرك الصهيوني. ويلاحظ ايضا ان مصادر الاعلام الاسرائيلي عمدت الى الحديث عن الطرف الاسرائيلي في مخطط التطبيع باعتباره الكيان المحصور في هذه البقعة من الارض وفي هيكله الاقتصادي المنظور، ولم تشر قط الى عمق جبل الثلج العائم. ويلاحظ كذلك ان الاعلام الاسرائيلي تحدث عن «التطبيع» كانشاء لعلاقة يبدأ تخطيطها وتنفيذها بعد توقيع المعاهدة، وليس كتتويج لسلسلة من الترتيبات السابقة. وقد ابتلع اغلب الدارسين العرب كل هذه الطعوم الاسرائيلية بدرجة او اخرى، وحاولنا في هذه الدراسة ان نطرح رؤية مخالفة.

ان اقامة المشاريع الكبيرة والجريئة واردة طبعا في المخططات الصهيونية لـ«التطبيع» للأجل الطويل او المتوسط (بحسب ملاءمة الظروف)، لكن ما يعنينا هنا

---

= كريم النشاشيبي، «نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الاقطار العربية»، «التكامل النقدي العربي: المبررات، المشاكل، الوسائل» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، ١٩٨١).

(٢٧) انظر مثلا ما جاء في دراسة برهان الدجاني (خصوصا ملحق الدراسة): برهان الدجاني، «التحدي الاقتصادي الاسرائيلي الصهيوني»، «المستقبل العربي»، العدد ١٨ (اغسطس ١٩٨٠)؛ محمد السيد سعيد، «التطورات الاقتصادية في المفهوم الاسرائيلي للسلام» (القاهرة: مؤسسة الاهرام، ١٩٧٩).



هو ان ندرك برنامج المرحلة الاولى. وأعتقد ان في وسعنا ان نسترشد لهذا الغرض **بتقرير بروتون (مؤسسة بروكنغز)، وتقارير وكالة التنمية الدولية** في تتبع السيناريو المستهدف. هذه التقارير لا تفصح عن كل شيء، لكنها تعكس على نحو اكثر جدية المداخل الحقيقية للمرحلة الجديدة، والخطوط العامة للتحرك في هذه المرحلة. وجدية التقارير التي اشرنا اليها تبدو في انها لم تكن معدة لتوزيع واسع، وهي تتسق في تقديرنا مع التصور النظري الذي التزمناه في هذه الدراسة، بعيدا عن الاضاليل الاسرائيلية. وأعتقد ان قراءة ما وصلنا من تقارير باعتبارها متكاملة مسألة طبيعية، بل لا يمكن في الحقيقة فهم ما جاء في اي منها على صورة صحيحة إلا في ضوء استكماله بما جاء في التقارير الاخرى.

٢) **وكالة التنمية الدولية** تعلن بصراحة في تقاريرها الرسمية، منذ سنة ١٩٧٥، ان برنامج «مساعداتها» موظف لخدمة مفهوم السلام الاميركي في المقام الاول. وقبيل كامب ديفيد، قدرت الوكالة انها على أعتاب مرحلة جديدة، فقادت ومولت عددا من الدراسات المكثفة لتقويم انجازاتها في المرحلة السابقة، وتحديد استراتيجيتها للمرحلة المقبلة. وقد اوضحت الدراسات والمناقشات: ان الاعتبارات السياسية التي تحكم المساعدة الاميركية في مصر ترتبط بموقف السياسة الخارجية المصرية في عدد من المجالات المتكاملة (السياسة قبل علاقتها بالقوتين الاعظم؛ السياسة قبل الصراع مع اسرائيل وما يرتبط بذلك من علاقات بالحلفاء والخصوم بين العرب؛ السياسات والنظم الداخلية؛ تنظيم الاقتصاد المحلي). هذه المجالات ينظر اليها باعتبارها مترابطة، والتغير في واحد منها يجر تغيرا في باقي المجالات. «ان التقويمات السياسية للولايات المتحدة ودعمها لمصر تحكمها تصورات صانعي السياسة الاميركيين بشأن ما يمثله السادات: السلام؛ التوجه الغربي؛ معارضة الاتحاد السوفياتي. واذا قدر لهذه التصورات ان تتغير بدرجة كبيرة ــ في وجود السادات او في غيابه ــ فستراجع الولايات المتحدة موقفها. ان اغلب صانعي السياسة في وزارة الخارجية والادارة ينظرون الى مصر باعتبارها نقطة الارتكاز بالنسبة الى جهد السلام في الشرق الاوسط، **وسيعملون كل ما هو ضروري لابقاء مصر في ذلك الموقف**.... وما دامت الولايات المتحدة تتصور ان دعم مصر يضمن الاستقرار السياسي ويمنع اتجاهات المغامرة

العربية، فان مستوى مساعدة الولايات المتحدة سيعكس هذه النظرة» ــ ان دعم ما تحقق حتى الآن هو المهمة الاولى. «وعلى المدى الابعد، فان سياستنا تهدف الى تحقيق **تقدم مرض في العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول كافة في المنطقة.**» ان «مستويات برنامج مساعدة الولايات المتحدة لمصر تحددت بدوافع سياسية اكثر منها اقتصادية»، لكن لا بد من الموازنة المستمرة بين اعتبارات الاجل القصير واعتبارات الاجل الطويل، بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الاقتصادية بحيث تستخدم أموال المساعدة لتيسير عمليات «الاصلاح الاقتصادي»، وليس كبديل عن تنفيذها. و«وكالة التنمية الدولية تدخل في حوار متصل مع مصر في شأن قضايا السياسة الاقتصادية المرتبطة بالقطاعات المحددة التي تنخرط فيها الوكالة. **وتتطلع الحكومة الاميركية الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي** على اي حال كي يتوليا زمام تحديد القضايا الاشمل للاصلاح الاقتصادي»[٢٨] ــ وقد اعربت مجموعة العمل المكلفة بالتقويم وتحديد الاهداف، في تقريرها الى الكونغرس، عن اعتقادها ان «برامج المساعدة الاقتصادية للولايات المتحدة قد دعمت حتى الآن، وحث على تحقيق الاهداف التي وضعت من اجلها، وهي أهداف سياسية في الاساس.»[٢٩] وقد اكد دونالد براون التقويم نفسه بمعيار اعادة تشكيل النظام الاقتصادي المصري، وهي مهمة يقول بحق انها كانت شاقة وتطلبت العمل في مستويات عديدة. وصحيح انه ما زال هناك بعض الخلافات الجزئية ــ كما يقول ــ بشأن مراحل استكمال التحول الاقتصادي، «لكن جوهر التعاون الاقتصادي على اي حال لا يكمن في حقيقة انه قد تكون هناك خلافات في وجهات النظر بشأن التكتيكات، وانما في حقيقة **قيام توافق اساسي فيما يتعلق بالاستراتيجية الشاملة. هذا الاتفاق الرئيسي يوجد الآن بين الولايات المتحدة ومصر.**»[٣٠] (كل التشديد من الكاتب).

(٢٨) *Conference on Policies and Strategies of USAID in Egypt, Summary of Discussions and Recommendations* (USA: University of Pennsylvania, Middle East Center, January 18-20, 1978).

(٢٩) *US Economic Assistance to Egypt. A Report of a Special Interagency Task Force,* in Response to Section 9 of the International Security Assistance Act of 1977, Agency for International Development, Feb. 1978.

(٣٠) Ronald S. Brown, «Egypt & the United States: Collaborators in Economic Development,» *The Middle East Journal,* Vol. 36, No. 1 (Winter 1981).



٣) تنتقل تقارير وكالة التنمية بعد ذلك الى تحديد المحاور المحددة للتحرك المقبل، فتركز على مواصلة البرامج الاستهلاكية خدمة لاستمرار الاستقرار السياسي في مصر. ويحتل سكان المدن اهمية خاصة في هذا المجال. «ان برامج الوكالة قصيرة الاجل والموجهة الى **العناصر الحضرية ذات المواقع الحاكمة** والتي يشكل دعمها للحكومة مسألة حاسمة (الشرطة والعسكريون والبيروقراطية) ظاهرة جدا للعيان، ومع ذلك فان هذه العناصر قد تنقلب ضد الحكومة. وتشير هذه القضية بصورة خاصة الى الدور الذي يطلب من هذه المجموعات ان تؤديه في قمع التذمر لدى العناصر الاخرى من السكان، كما حدث في اضطرابات كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ بسبب الاسعار. ان العناصر الحضرية ذات المواقع الحاكمة تمثل ٤٥ ٪ من المجموعة المستهدفة وفق برنامج الوكالة للحاجات الانسانية، لكن المشكلة مع ذلك من الضخامة بحيث ان نتائج مساعدة الوكالة قصيرة الاجل، وعلى الرغم من وضوحها البارز، غير مؤثرة.» ولم يكشف تقرير الوكالة ما انتهت اليه المناقشة في هذا الموضوع المهم لإحكام السيطرة على الدولة المصرية وتقليل المخاطر، في اطار عدم كفاية الاعتمادات المالية (الرشاوى) وحدها لتحقيق الغرض ــ وتضمنت التوصيات بشأن كيفية مساهمة الوكالة في عملية صنع السياسة في مصر، ضرورة التنبه الى ان المشكلات مركبة، وضرورة تدريب الفنيين والمهنيين بحسب المواصفات المطلوبة لتطبيق السياسات الجديدة، ودعم دور المجموعة الاستشارية التي ينظمها البنك الدولي في تطوير تخطيط فعال لعملية التحول، مع تحسين القدرة التنظيمية للحكومة عن طريق انشاء طاقم محترف واستخدامه، فهذا «اساس ضروري لصنع السياسة ولعملية التنفيذ على مستوى ما دون مجلس الوزراء. هذه حاجة ذات أولوية قصوى.» (هذه العملية تهدف الى إحكام السيطرة المستقرة على قلب الجهاز التنفيذي من قبل رجال موثوق بهم ــ ع. ح.). وترتبط بهذه التوصية الشكوى التقليدية من ان «البيروقراطية لم تتغير حتى الآن تغيرا كافيا يسمح لها بأداء مهماتها بكفاءة» (ويقصد بهذا، في الاساس، انها ما زالت تعرقل الانفتاح والتطبيع).[٣١] وفي **القطاع الاقتصادي**، على وجه التحديد، يلاحظ ان تقارير الوكالة (كتقارير البنك الدولي) ركزت في المرحلة المقبلة تركيزا واضحا على قطاعي الزراعة

(٣١) *Conference on Policies and Strategies of USAID in Egypt, op.cit.*

والصناعة ضمن استراتيجية التنميه المستهدفة (الانفتاح الانتاجي)، بعد ان حققت مرحلة «القطاعات الرائدة» أهدافها. في الزراعة اصبح وضع «استراتيجية زراعية متماسكة تضعها الوكالة ومصر مسألة مطلوبة بالحاح»، والطاقم المحترف المدرب اصبح «مطلوبا بصورة خاصة في مستوى الادارات العليا المسؤولة عن تنسيق السياسة الزراعية.» وخطوط الاستراتيجية الزراعية المقبلة، على اي حال، هي استمرار لما سبق ان اوضحناه (تغيير هيكل الاسعار الزراعية، إدخال محاصيل وأنشطة جديدة وتجهيزات تكنولوجية حديثة، فتح الطريق امام المشاركة الاجنبية الواسعة في توجيه الانتاج وادارته للأراضي القديمة والجديدة، ترشيد استخدامات مياه الري.. الخ).(٣٢) وفي الصناعة ركزت مناقشات الوكالة وتقاريرها على مضاعفة الجهود في حفز الصناعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها المجال الممكن لمشاريع القطاع الخاص. وتشكلت مجموعات بحثية عكفت على دراسة المشكلات العامة لهذا القطاع الصناعي، والمشكلات النوعية لفروعه المختلفة (الصناعات الجلدية، الخشبية، الغزل والنسيج.. الخ). وقدمت توصيات محددة لحل هذه المشكلات واطلاق فرص النمو، تتضمن تعديلا في التشريعات والاجراءات التنظيمية من قبل الحكومة المصرية، بالاضافة الى تحديد دور الوكالة في تخصيص قسم متزايد من اعتمادها لدعم القطاع الخاص الصناعي (في شكل تقديم تسهيلات ائتمانية ميسرة، واعداد دراسات جدوى، وتنظيم دورات تدريبية، واستيراد تجهيزات تكنولوجية ومعدات.. الخ).(٣٣)

٤) ومن حقنا ان نفترض ان اتجاهات التحرك هذه ستصمم على النحو الذي يخدم بصورة مباشرة ومتسقة الهدف الرئيسي لاستراتيجية الوكالة في مرحلة ما بعد المعاهدة، اي هدف «التطبيع» في مرحلة العلاقات المباشرة باسرائيل. لكن تقارير

---

(٣٢) انظر ما جاء في الحاشيتين (٢٨) و (٢٩) بالاضافة الى:

US Department of Agriculture, *The US Assistance Program for Egyptian Agriculture*, Feb. 1978.

(٣٣) انظر ما جاء في الحاشيتين (٢٨) و (٢٩) بالاضافة الى:

Delwin Roy, *Private Industry Sector Development in Egypt: An Analysis of Trends 1973-1977*, January 1978;
*Small Industry on the Egyptian Economy: Report of the Small Business Team*, January 1978;
Arthur D. Little, Inc., *An Assessment of Egypt's Industrial Sector*, January 1978.



الوكالة الموجودة لدينا تجنبت شرح مفهومها لهذه العلاقة، او كيفية ترجمة هذه العلاقة الى برنامج تنفيذي، وأعتقد ان تقرير بروتون ـ بروكنغز يقوم بهذه المهمة، وهو بالتالي يكمل تقارير الوكالة ويفسر ما غمض منها.(٣٤)

يبدأ التقرير من تقدير صحيح لصعوبة العملية المستهدفة في ضوء التاريخ الصراعي للعلاقات العربية ـ الاسرائيلية، وفي ضوء ان مستوى الانفاق العسكري لن ينخفض في البلدين لفترة ما. وعلى هذا، فان الخطوة الاولى تركز على محاولة التغلب على مخاوف الجانب المصري. وقد صيغ التقرير على نحو يساهم في هذا الاتجاه؛ ففي العرض المقارن لملامح الاقتصادين المصري والاسرائيلي كنا في صدد دولتين ناميتين ارهقت الحروب اقتصاديهما، ولكل منهما نقاط قوته ونقاط ضعفه. وقد انتقل التقرير من ذلك الى نصيحة لاسرائيل بأن تبدو علاقاتها بمصر كعلاقات تعاون لا كمساعدة اسرائيلية لمصر (كما كان الشأن في علاقات اسرائيل الافريقية). ويزيد النجاح في هذا الاتجاه اذا اختيرت مجالات التعاون (في الخطوة الاولى) بحيث لا يبدو اي من الفريقين في وضع من يقوم بدور اعلى او بدور توجيهي، ويبدو الآخر في دور التابع او المتعلم، ولذا يقترح مراجعة مسألة المشاريع المشتركة في الصناعة التحويلية حيث تقدم مصر العمالة واسرائيل التكنولوجيا والمهارات التنظيمية، فلهذا الاتجاه كما يقول مخاطر كبيرة (لأن اسرائيل تسيطر بوضوح في هذا النمط من العلاقة). ومن المنظور نفسه، يستبعد المشاريع التي تعطي احد البلدين ميزة غير عادية على حساب الآخر، مثل تحويل حصة من مياه النيل الى اسرائيل. يقول ان هذا يخضع اسرائيل لمصر (ولم يشر الى ما يثيره من حساسيات ومخاوف مطلوب تجنبها داخل مصر في بداية المرحلة على الاقل). ويستبعد ايضا المشاريع المعقدة تكنولوجيا، مثل المحطات النووية. ويضيف التقرير انه يبدو ان التبادل التجاري لن يكون كبيرا بين البلدين بمجرد توقيع المعاهدة. هناك امكانات لزيادة التبادل لكن تحتاج الى وقت.

---

(٣٤) Henry J. Bruton, *The Promise of Peace: Economic Cooperation between Egypt and Israel*, A Staff Paper (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1981).

عمل برتون في مصر خمسة أعوام مستشارا لوزير الاقتصاد، وكانت له اتصالات منتظمة بالاسرائيليين. وسبق ان عمل في ايران في الخمسينات، وفي جنوب شرق آسيا في ذروة الازمة الفيتنامية.

وعلى هذا فان المقترح، كمدخل او كخطوة اولى، **هو نسج شبكة واسعة من الاتصالات والعلاقات بفئات اجتماعية متنوعة ومؤثرة**. فباسم تبادل المعلومات يطلب تشجيع تبادل الزيارات واجتماعات المنظمات لتسريع «التعاون» بمختلف اشكاله. **والزراعة والعلوم الزراعية تحتل** في ذلك قمة التركيز؛ فتبادل الخبرات والمعلومات بين المزارعين والمتخصصين فيما يتعلق بأساليب الزراعة ونوع المحاصيل ومشكلات التسويق الخارجي، له اهمية «متبادلة» كبيرة. والشيء نفسه يقال بالنسبة الى المشتغلين في **الصناعات الصغيرة**. أما بالنسبة الى المشاريع المملوكة للدولة، فان التعاون في هذا المجال اصعب، لكن يرشح التقرير مع ذلك مجالي النسيج والاسمدة، وخطة «التعاون» هنا تكثيف الزيارات والندوات بين العاملين في المواقع الانتاجية مباشرة، بشرط ان يتم ذلك بأقل تكلفة **وبأقل تدخل مركزي** لتنظيم العملية. ويتوقف النجاح على مباشرة هذه الاتصالات عند اقل مستوى وظيفي ممكن. والولايات المتحدة يمكن ان تقدم مساعدات مالية وفنية محدودة لتسريع هذه الانشطة ـ ويقترح البرنامج مثالا آخر في مجال البحث والتنمية، والمطلوب انشاء **معاهد او مراكز بحثية مشتركة صغيرة** تكون استجابة للمشكلات المحلية التي يواجهها الناس في منطقة معينة، ودور الولايات المتحدة هنا ان تساعد بالتمويل وتقديم بعض التجهيزات والكادر الفني، على ان يكون هذا العون بقدر محدود وإلا كان مضرا كما يقول التقرير. والامثلة المقدمة عن الموضوعات البحثية الممكنة عديدة ومتنوعة، ويلاحظ تركيزها الخاص على قطاع الزراعة ـ ويقترح ايضا دعم مراكز البحث في البلدين وتبادل الزيارات في مجال الصحة والدواء، مع الاستفادة بصورة خاصة من القنوات الخاصة وغير الرسمية لدفع «التعاون» ـ وتقترح افكار مشابهة في نطاق **التعليم**؛ فبرامج التعليم الابتدائي في مصر تحتاج الى تطوير، وحاجات اسرائيل ملحة في مستوى البالغين من المهاجرين الجدد، ومجال التعاون كبير في انشاء برامج ومراكز تدريبية، بمؤسسات صغيرة وتمويل محدود كما في مجال البحث العلمي ـ يقترح ايضا التعاون في مجال المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث (مثل: اساليب صيد الاسماك؛ تصريف المجاري؛ استخدامات الاسمدة؛ اختيار مواقع الصناعة.. الخ)، والتعاون الدولي يفيد في هذا الامر ـ ويقترح كذلك مجال تنمية الاراضي الزراعية والمحافظة على التربة، ويقال هنا ان اشكال التعاون في تنمية أراض جديدة غير واضحة وتحتاج الى جهد من ابناء البلدين لتحديد المناسبة،



ويمكن ان تنشأ مشاريع تجريبية بتمويل من الولايات المتحدة ـ وتحتل **السياحة** جانبا مهما من المقترحات، لكن يحذر من التكلفة الاجتماعية الناشئة عن تدفق أعداد كبيرة ومنتظمة من السياح (من حيث الأثر على العادات والتقاليد!). ولذا، يحسن ان تكون المناطق السياحية بعيدة عن المدن لتقليل المضار الاجتماعية. ومع استبعاد المشاريع المشتركة في هذه المرحلة، فان المقترحات تطرح ان يتعاون الجانبان في وضع خطة لتنمية المرافق في مناطق مثل العقبة وايلات وشرم الشيخ.

هذا التفصيل في عرض مقترحات بروتون ـ بروكنغز كان ضروريا، لأن الخطوات العملية التي اتخذت خلال الاعوام التالية لبدء التطبيع (كما نعرضها في القسم الاخير من الدراسة) تؤكد ان هذه المقترحات قد اعتمدت كخطة للتحرك. وهي تمثل فعلا مدخلا حذرا يتلاءم مع الحالة النفسية القائمة، ومع طبيعة الحساسيات. وفي الاطار المعروض، **نسجل عددا من الملاحظات**: فعلى الرغم من الاتفاقيات الرسمية (التي سنرى مدى ما وصلت اليه) بين الحكومتين، فان الاسلوب المقترح هنا هو نوع من التسلل عبر اتصالات غير حكومية وعبر مؤسسات غير حكومية كلما امكن ذلك، وفي مجموعات صغيرة تبدو كما لو انها تنتشر هنا وهناك بتلقائية، ويشترط ان تكون المشاريع غير ملفتة للنظر، سواء في حجم منشآتها ونوع تجهيزاتها او في عدد أفرادها. وقد نلحظ ايضا ان الاهتمام لا ينحصر في الطبقة العليا، لكنه يمتد الى الطبقة المتوسطة بفئاتها كافة (في الريف وفي المصانع وفي الجامعات ومراكز البحث وبين المهنيين عامة والبيروقراطية). ونلحظ، ثالثا، ان المقترحات لم تخف اهتمامها الخاص (حتى في هذه المرحلة) بقطاعات الزراعة والصناعات الصغيرة والسياحة، ويتضمن ذلك اشارة الى تقسيم العمل المستهدف؛ ففي حديث بروتون عن «التعاون» في قطاع الزراعة اشار الى تجربة اسرائيل الناجحة في الضفة الغربية. وفي السياحة تركز الحديث على مناطق خليج العقبة (باسم الحرص على التقاليد)، لكن اعتقد ان الدافع الحقيقي هو ان هدف التكامل السياحي في المستقبل تحت سيطرة اسرائيل ايسر تحقيقا في هذه المنطقة، فضلا عن الاهمية الاستراتيجية العامة لمشاريع «التعاون» في سيناء. والملاحظة التالية ان المقترحات وصلت في تجنبها للمشاريع باعتبارها ضارة في هذه المرحلة، الى حد انها لم تتقدم بأية صيغة لمشاريع اقتصادية مشتركة، مكتفية بانشاء علاقات تعارف وتعاون

بين المسؤولين عن المشاريع القائمة في كل من البلدين، وسط جو عام يحفز اللقاءات والعلاقات في كل المجالات. وامعانا في «البراءة» يلاحظ ان المقترحات كلها معروضة في اطار تأكيد انها علاقة ثنائية في الاساس، بحيث يبدو ان تنفيذها سيتوقف على مبادرات الطرفين المحليين المعنيين، المصري والاسرائيلي، وكل هذا مما يسهل بيع البرنامج لدى الجانب المصري، لكن واقع الحال ان التنفيذ يعتمد على المبادرات الاسرائيلية والاميركية (شأن كل برنامج للهيمنة مهما يكن متواضعا). ولا شك في ان الاسرائيليين مطالبون بأن يكونوا في واجهة التحرك؛ فالبرنامج يهدف في النهاية الى فرض الاعتراف بهم، والى ادخالهم بصورة مباشرة وتحت رايتهم الصريحة الى نسيج الحياة المصرية، مدعومين بسياسة الابواب المفتوحة التي تمنع الدولة المصرية من الاعتراض، وباتفاقيات التطبيع. غير ان مقترحات بروتون اشارت الى دور الولايات المتحدة في عجالة تتفق مع هدف المحافظة على المظهر البريء؛ فقيل ان هذا الدور يقتصر على التمويل وعلى الامداد ببعض التجهيزات والخبراء (بشرط ان يكون كل ذلك في حدود ضيقة!) وحقيقة الحال، ان المطلوب هنا ابعد ما يكون عن البراءة؛ فالمطلوب من الحكومة الاميركية هو ان تتدخل لتسريع العملية، فتفرض هذه العلاقات والمشاريع فرضا على الجانب المصري، كشرط لاستمرار المساعدات الاميركية التي تهدف استراتيجيتها الى تحقيق «السلام». ويتحقق ذلك عادة بقرار من جانب واحد يقضي بتخصيص قسم من أموال المساعدات لهذه المشاريع، وإلزام الجانب المصري اكمال المطلوب لانشائها وتشغيلها.

غير ان الولايات المتحدة تتدخل لدعم هذا البرنامج المحدود البريء عبر طريق آخر لا يقل اهمية؛ فوكالة التنمية، بالتعاون مع المؤسسات الدولية ومراكز البحث الغربية، قادت عمليات بحث اقتصادي اجتماعي واسعة ومكثفة لكل ركن في مصر. والقطاعات المحدودة في برنامج بروتون، والمرشحة لتبادل الخبرات والمعلومات، كانت على رأس ما خضع للدراسة، والحصيلة كلها عند الجانب الاسرائيلي، اي انهم سيكونون في اي لقاء مع المصريين في وضع الاساتذة. ونضيف في هذا السياق، ان تشجيع اللقاءات العلمية بين المصريين والاسرائيليين قد تحقق فعلا خلال السنوات الماضية، عن طريق فرق الباحثين والخبراء الاجانب المتعاونة مع قرنائهم المصريين؛



فمعروف ان الفرق الاجنبية كانت تشمل غالبا عددا من الاسرائيليين (بجوازات سفر غير اسرائيلية!). وبصورة عامة، فان اخطر ما في البرنامج هو انه **يبدو تشجيعا لحركة تلقائية، في حين انه ليس كذلك. وهو يتعامل مع الجانب المصري كوحدات متفرقة، في حين ان مجموعات الجانب المضاد تتحرك من دون ان تفقد خطوط اتصالها بمركز القيادة.**

٥) غير ان تحديد مهمات الخطوة الاولى، والمطالبة بالتركيز عليها، لا يعنيان اهمال التفكير في الخطوة الثانية، خطوة المشاريع المشتركة. هذا ما نتوقعه من المخططين في الخارج، وهذا ما يؤكده التقرير المقدم لوكالة التنمية عن هذا الموضوع (في قطاع الصناعة).(٣٥) يرى التقرير انه بما ان الحكومات تتحكم في ملكية وتشغيل المشاريع الكبيرة للانشاء والصناعة التحويلية، فان امكانات الملكية والادارة المشتركة تبدو اكثر احتمالا بالنسبة الى الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص ــ والاقتراح الثاني للنجاح في انشاء مشاريع مشتركة هو تدخل طرف ثالث (حكومات، مؤسسات إقراض دولية، شركات متعددة الجنسية)؛ فدور هؤلاء مهم جدا في التمويل والدراسة، وفي تقديم التكنولوجيا والكفاءة التنظيمية، وكذلك في «تنمية التفاهم» بين شريكين لهما تاريخ طويل في العداء. وينبغي لممثلي الطرف الثالث، كما يقول التقرير، «ان يعترفوا بأن المشاريع الصناعية المشتركة مسألة مطلوبة وممكنة كجزء من سياستهم في منطقة الشرق الاوسط. ومع ذلك يجب ألا تدفع المشاريع المشتركة بسرعة شديدة او باندفاع شديد، اذ انها تواجه اعباء وقيودا عديدة.» وينبغي للطرف الثالث الذي يتصدى لقيادة الحركة ان يتحمل الصعوبات و«ليس باغراء الحوافز المالية وحدها، لكن بسبب الاهمية السياسية والاجتماعية التي يمثلها سائر الاطراف، بما في ذلك الطرف الثالث.»(٣٦) ومن واجب المقرضين الدوليين ان يشجعوا اقطار الشرق الادنى على اعطاء اهتمام جدي في خططها الاستثمارية للمشاريع التي تلقى قبولا مشتركا، وعلى منح هذه البلاد طاقات

(٣٥) Robert R. Nathan Associates, Inc., *Report on Potential Collaborative Industrial Enterprises in the Near East Region.* Submitted to US Agency for International Development, Jan. 1979.

(٣٦) نلفت النظر هنا الى مفهوم الشركات متعددة الجنسيات، وبالتحديد الى حساباتها المركبة عند اتخاذ قراراتها بالاستثمار، والى خضوع الاعتبارات الاقتصادية للاعتبارات السياسية والاستراتيجية للدول الغربية، وللدولة الام بصورة خاصة.

ادارية ملائمة لدراسة مثل هذه المشاريع الاقليمية وحفزها وتشغيلها. ويمكن تخصيص قسم من أموال المساعدات لقيام صندوق خاص لتنمية المشاريع الصناعية المشتركة، ويمكن ان يرتبط هذا الصندوق بمصارف التنمية في الاقطار المعنية من اجل تقديم التمويل والخدمات بأسعار مدعومة (٣٧) — ولنجاح هذا المخطط ينبغي اختيار مشاريع تركز على عمليات انتاج حديثة وعلى منتوجات عالية القيمة، وينبغي ان تركز على الاسواق الخارجية ايضا من اجل اكتساب نقد اجنبي، ولا تكتفي بالأسواق المحلية واحلال واردات (٣٨) — والاقتراح الاخير هو التوسع في التصدير الى أسواق الشرق الاوسط بحذر شديد وبطء؛ فمن غير المتوقع لفترة طويلة، كما يقول التقرير، تصدير منتوجات اسرائيلية بصورة مباشرة الى كثير من الاقطار العربية. والمقترح هنا انشاء مناطق تجارة حرة او تخصيص مساحات على الحدود لاقامة هذه الصناعات بهدف حل مشكلة «بلد المنشأ».

ويلاحظ ان المطلب الاول (الاعتماد على المشاريع الصناعية الخاصة الصغيرة والمتوسطة) يتسق تماما مع تركيز الوكالة الاميركية على التنمية السريعة لهذه الفئة الاقتصادية — الاجتماعية. وهو يتسق ايضا مع مطالبة بروتون بالتركيز على انشاء اتصالات وعلاقات تمهيدية مع الفئة نفسها — وبالنسبة الى المطلب الثاني، فاننا لا نفهمه على النحو البريء الوارد في صيغة التقرير؛ فالمطلوب استخدام نفوذ الوكالة ومؤسسات الإقراض الدولي (شاملة المصارف الاجنبية العاملة في مصر) والشركات المتعددة الجنسيات في تخصيص الموارد، وإحداث الضغوط الملائمة على الجانب المصري (او من

(٣٧) يلاحظ هنا الدعوة الصريحة الى دعم الاسعار لانجاح استراتيجية تصنيع معينة. في المحادثات مع صندوق النقد الدولي والهيئات الدولية الاخرى يرفض تماما دعم اسعار المدخلات او المخرجات بالنسبة الى بعض مشاريع القطاع العام، وترفض الهيئات هذا الدعم من منطلق انه عدوان على «مبدأ اقتصادي مقدس». وللأسف يصدق عدد من اقتصاديينا هذا الزعم.

(٣٨) تشمل قائمة المشاريع المشتركة المقترحة: طعاما مجهزا وفواكه وخضروات مجففة ومجمدة؛ آلات للمزارع والبساتين؛ صناعة ملابس رفيعة المستوى؛ ازياء ومنتوجات جلدية للنساء؛ اجهزة مكاتب وأجهزة حاسبة؛ تجهيزات للتدفئة الشمسية وللتكييف؛ اجهزة كهربائية صناعية؛ اجهزة الكترونية وقطع غيار؛ أدوات هندسية وعلمية وتعليمية؛ أدوات وتجهيزات طبية؛ صناعات دوائية وكيماويات زراعية؛ انشاء مساكن وأبنية عامة وصناعية وطرق سريعة.



هو في وضعه)، (٣٩) لتعديل خططه الاستثمارية في اتجاه البرنامج المستهدف. وفي وسعنا الآن ان نقول ان هدف انشاء مثل هذه المشاريع كان سبب تقاعس المستثمرين الاجانب، وخصوصا الاميركيين، عن القدوم الى مصر خلال سنوات الانفتاح السابقة (على الرغم من التيسيرات التي قدمتها القوانين والسياسات الاقتصادية)؛ فالشركات المتعددة الجنسيات تخضع في تحركها لاعتبارات الاستراتيجية العليا في المقام الاول، ولذا كان عليها ان تنتظر معاهدة «السلام» كي تشرط استثمارها بالموافقة على قيام هذه المشاريع المشتركة «كجزء من سياساتها في الشرق الاوسط» — وهناك حافز مقدم لقبول هذه المشاريع هو انها ستكون حديثة وتصديرية. لكن حين نتذكر النفوذ الصهيوني في كل هذه المؤسسات الدولية الحافزة على قيام المشاريع الصناعية المشتركة، وحين نتذكر طبيعة المستثمر المصري الذي اشترطوا ان يكون ذا حجم صغير او متوسط، وأن يكون محدود الخبرة والكفاءة بالتالي، وحين نقرأ ما جاء في التقرير نفسه عن وصف وتقويم القطاع الصناعي في اسرائيل ومقارنته بالقطاع الصناعي في مصر والبلاد العربية الاخرى (بحسب رؤيتهم المتحيزة)، ندرك تماما وبلا مواربة ان القطاع المشترك المستهدف، ذا الدينامية المتفوقة والذي ستتوفر له كل حوافز النمو السريع، وتسلط عليه كل الاضواء، ستسلم قيادته لاسرائيل (بعمقها الصهيوني) وبالتعاون او بالتواطؤ مع الحلفاء الدوليين. وعلى هذا، فان **القطاع المشترك المستهدف هو تجسيد البنية الاقتصادية الاجتماعية التي تسيطر عليها اسرائيل (بعمقها الصهيوني)** — لكن التقرير محق، فالعجلة من الشيطان، والتفكير في هذه الامور هو تفكير في الخطوة الثانية لا في الخطوة الاولى. وحتى في اطار الخطوة الثانية لا بد من الحذر والابتعاد عن الانظار، واقامة المشاريع المشتركة بعيدا الى جوار الحدود وبطريقة تخفي «بلد المنشأ». غير ان هذا الاقتراح الاخير لا يقف مغزاه عند ذلك؛ فأهم من هذا ان قيام هذا القطاع، باستثماراته العينية والبشرية الكثيفة، والمحقق لدخل عال للنقد الاجنبي، والمدعوم دوليا — ان قيام هذا القطاع في المناطق المحيطة بحدود اسرائيل هو بمثابة حزام امني (تماما كفكرة القطاعات «الرائدة» في مصر).

(٣٩) التقرير المقدم لوكالة التنمية، حاشية (٣٥)، يعالج قضية التكامل على افتراض انها تضم: مصر؛ اسرائيل؛ لبنان؛ سورية؛ الضفة الغربية وقطاع غزة؛ الاردن.

## ب ـ الممارسة

نتابع الآن ما تحقق: بعد الانسحاب الجزئي الذي اعقب توقيع المعاهدة، تم توقيع عدد من اتفاقيات التطبيع وهي اتفاقيات: النقل الجوي (آذار/مارس ١٩٨٠)؛ التجارة (نيسان/ابريل ١٩٨٠)؛ العلاقات الثقافية (ايار/مايو ١٩٨٠). والى جانب هذه الاتفاقيات الثلاث كانت هناك: مذكرة ترتيبات للنفط (آذار/مارس ١٩٨٠)؛ مذكرة تفاهم للنقل الارضي والبحري (آذار/مارس ١٩٨٠)؛ مذكرة تفاهم للزراعة (آذار/مارس ١٩٨٠)؛ مذكرة ترتيبات للسياحة (آذار/مارس ١٩٨٠). والاتفاقيات هي وحدها التي نشرت في الجريدة الرسمية. ونلحظ ان **ترتيبات النفط واتفاقية النقل الجوي كانت لهما طبيعة خاصة.**

١ ) وهذا مفهوم بانسبة الى النفط. وخطورة ما طلبته اسرائيل بشأنه ألجأ السلطات المصرية الى احاطة الترتيبات بسرية كاملة (كما هو الشأن في جميع الاتفاقيات المهينة وغير المتكافئة التي عقدتها). والشكل الذي احتمت به السرية هنا ان الترتيبات لم تأخذ شكل اتفاقية دولية، وقيل انها مجرد تنظيم لعلاقات بين شركة مصر للبترول وثلاث شركات اسرائيلية (باز، دليك، سونول).(٤٠) وحقيقة الامر، ان العلاقة البترولية كما جاءت في احد ملاحق المعاهدة، لم تعط اسرائيل اية معاملة تفضيلية؛ فقد ضمنت فقط حق اسرائيل في اجراء مشتريات «تجارية عادية» من النفط المصري، وفي التقدم بعطاءات لشرائه «وفق الشروط المطبقة على العطاءات الاخرى لهذا النفط». لكن اسرائيل، خلال فترة الانسحاب الاول، صعدت مطالبها، وهددت بعدم الانسحاب من منطقة النفط (شعاب علي) اذا لم تنفذ المطالب. وتوالت الاتصالات والمباحثات في المستويات السياسية والتنفيذية العليا، لكن لم يتم الانسحاب فعلا إلا بعد تنفيذ المطالب، فأصبحت لاسرائيل حصة منتظمة من النفط المصري (اكثر من مليوني طن سنويا) تحصل عليها بسعر يقل ٥ دولارات في البرميل الواحد عن السعر السائد في السوق بالنسبة الى النفط المصري من درجة الكثافة نفسها (اي تخسر مصر ٧٥ مليون

(٤٠) *Financial Times*, November 26, 1979.



دولار سنويا تقريبا).(٤١) وتنص الترتيبات ايضا على إجراء مباحثات كل ثلاثة اشهر لمراجعة الاسعار وفق تطور الاسعار العالمية. وهذه الترتيبات تتجدد سنويا ولا تلغى إلا بموافقة الطرفين. وباختصار، بدأت العلاقات النفطية بضمان ألا يحدث تحيز ضد اسرائيل، وانتهت بتقرير معاملة تفضيلية وحقوق خاصة في الكميات المصدرة وفي الاسعار. ولا ننسى ان النفط المصري لا يحقق ميزة اقتصادية لاسرائيل من حيث الاسعار فقط، فهناك ميزة توفير تكاليف النقل لقرب المسافة بين مواقع الانتاج وايلات، وتأمل اسرائيل بمد خط انابيب من شعاب علي الى ايلات. وواضح من طبيعة الموضوع محل الاتفاق (النفط)، انه اول ركيزة مادية للعلاقات الاستراتيجية والاقتصادية المستهدفة. وقد يتصور البعض ان هذه العلاقة تعطي مصر مركز قوة (التحكم في الطاقة)، لكن اسرائيل اعتمدت على كل الوقائع وأعدت كل الضمانات لتمنع ذلك. وعلى رأس الضمانات ان الولايات المتحدة تعهدت لاسرائيل بأن تمدها بكل حاجاتها من النفط بالسعر المعلن اذا تطلب الامر ذلك. لكن اهم من هذا ان الامداد بالنفط جزء لا يتجزأ من مبادىء المعاهدة، والحقوق الاضافية التي انتزعتها مضمونة باتفاقات (او شبه اتفاقات) رسمية مع الحكومة المصرية، والاخلال بهذا الالتزام من قبل مصر يعني (في ظل توازن القوى الحالي) اجتياح الحدود المصرية بحجة تأمين شريان الحياة، ويعني ذلك (في ظل توازن القوى الحالي) ان قيام هذه العلاقة النفطية سيكون أداة ابتزاز دائم في يد اسرائيل. وعلى سبيل المثال، فان اسرائيل فرضت مزيدا من التخفيض في سعر النفط في اثناء مباحثاتها الدورية لمراجعة الاسعار سنة ١٩٨١؛ فسعر النفط العالي الجودة انخفض من ٤٠,٥ دولارا (كانون الثاني/يناير ١٩٨١) الى ٣٦ دولارا (نيسان/ابريل) الى ٣٣ دولارا (حزيران/يونيو)، وحقق هذا وفرا جديدا يبلغ ٤٢ مليون دولار سنويا.(٤٢) ومعروف ان الجانب المصري اعترض على مشروعية هذا الخفض في المرتين، لكنه امتثل تحت الضغط، وكان وزير النفط الاسرائيلي محقا حين صرح ان «مصر تنفذ كل التزاماتها النفطية نحونا، وليس لدينا ما نشكو منه. وهذا

(٤١) عثمان خليل، «المعاملة التفضيلية المصرية لاسرائيل في مبيعات النفط»، «شؤون عربية»، العدد ٨ (اكتوبر ١٩٨١).

(٤٢) *Jerusalem Post*, April 17, 1981 & July 19, 1981.

الخفض الجديد في السعر يثبت ان مصر مورد واقعي للنفط ويوضح طبيعة العلاقة. وأفضل ألا ازيد في شرح ذلك.»(٤٣)

٢) **وبالنسبة الى اتفاقية النقل الجوي**، فان الحديث عن طبيعتها الخاصة يشير الى انها تشبه في منطقها المنطق نفسه الذي حكم ترتيبات النفط، ويشمل ذلك تدقيق الاتفاقية في تحديد التزامات الطرفين وعلى نحو ينشىء **علاقة مؤسسية خاصة، تعطي كل طرف حقوقا وواجبات تزيد عن المقرر في الاتفاقيات الدولية المشابهة، وتحد من سيادة كل طرف في اتخاذ القرارات الملائمة لحساب شرط الموافقة المشتركة، وتخضع هذه العلاقة للمتابعة الدورية**. **ويمكن ان نصف هذه العلاقة المؤسسية بأنها تضبط العلاقة غير المتكافئة في اطار قانوني**. ويبدو ان الجانب الاسرائيلي اصر على انتزاع هذه الاتفاقية بهذه الصيغة، وفي هذا الوقت المبكر من «التطبيع»، لأنها تتعلق بقطاع تنتقل فيه الاتفاقية بالضرورة الى خطوات تنفيذية فورية ومنضبطة (كان بدء الرحلات الجوية المنتظمة اول الانجازات البارزة)، بالاضافة الى الاهمية الخاصة لقيام خطوط جوية، وخصوصا من حيث ارتباطها بأسلوب التحرك في المرحلة الاولى من اقامة العلاقات (تشجيع اللقاءات والندوات وتدفق السياح.. الخ). ومعروف ان الاتفاقية سمحت برحلتين اسبوعيتين، لكن شركة «أل ـ عال» اصبحت تقوم فعليا بأربع رحلات، وكذلك شركة نفرتيتي (المصرية). وعلى اي حال، فان اتفاقية النقل الجوي، الى جانب ترتيبات النفط، كانت النمط الاولي، اذ جرى تعديل سائر الاتفاقيات (بالأدوات السرية عادة) على النحو الذي اكسبها ما تميزت به اتفاقية النقل الجوي وترتيبات النفط.

**أما اتفاقية التجارة** فكانت أساسا في اطار تأكيد حق اسرائيل في استخدام أبواب مصر المفتوحة، شأنها في ذلك شأن باقي دول العالم. وكالعادة أُلفت لجنة مشتركة، لكن بهدف التأكد من انه لم تحدث تحيزات خاصة في وجه انتقال السلع، او في وجه اشتراك الاسرائيليين في المعارض.. الخ. وصحيح ان الاتفاقية نصت على ان كلا من الطرفين

(٤٣) *Ibid.*, May 17, 1981.



سيعامل الآخر وفق قاعدة الدولة الاولى بالرعاية، لكنها استثنت من ذلك: التفضيلات والمزايا التي تمنحها مصر للبلاد العربية، وكذلك التفضيلات والمزايا الناشئة عن اي اتحاد جمركي او منطقة تجارة حرة يصبح اي من الطرفين عضوا فيها، وكذلك التفضيلات والمزايا الناشئة عن الترتيبات متعددة الاطراف التي تهدف الى انشاء او اكمال اي شكل من التكامل قد يصبح اي من الطرفين عضوا فيه. وأعتقد ان اسرائيل أرادت من ذلك ألا تستفيد مصر من المزايا التي تمنحها في علاقاتها الخاصة بالسوق الاوروبية والولايات المتحدة من ناحية، وهي تهدف الى التسلل والافادة من العلاقات المحتملة لمصر بالبلاد العربية من ناحية اخرى. ويبدو ان اسرائيل لم تكن راضية تماما عن الاتفاقية التجارية في صيغتها هذه، ولذا ألحقتها بثلاثة خطابات (المطالبة باجتماع عاجل للمسؤولين عن الجمارك؛ حق المشاركة في المناقصات وحق استخدام المناطق الحرة؛ اجتماع للممثلين الدائمين للدولتين في المنظمات الدولية في جنيف). وكان مفروضا ان يرد الجانب المصري فتتحول الخطابات وأجوبتها الى نوع من الاتفاقية الفرعية.

أما بالنسبة الى ما يتعلق **بالاتفاقية الثقافية**، فانها لم تخرج ايضا عن اطار التوجه العام لتنشيط التبادل والتفاعل الثقافي في اشكاله المختلفة، وفي الحدود المألوفة في اية اتفاقية دولية مشابهة ـ والامر نفسه ينطبق على مذكرة التفاهم الخاصة **بالنقل**، وبمذكرة **الترتيبات السياحية**. أما مذكرة التفاهم المتعلقة **بالزراعة**، فكانت اكثر اقتحاما بالنسبة الى المستوى العام لاتفاقيات تلك الفترة (سنة ١٩٨٠).

٣) **غير ان النتائج العملية لكل هذه الاتفاقيات ظلت محدودة كما كان متوقعا**، وبفضل المقاومة الوطنية الناشبة على مستويات مختلفة. ان ارقام التجارة مع اسرائيل لم تظهر حتى الآن في البيانات المصرية الرسمية عن التجارة الخارجية؛ لكن وفقا للمصادر الاسرائيلية والغربية، فان صادرات اسرائيل الى مصر لم تتجاوز ١٢ مليون دولار (سنة ١٩٨٠) و٧ ملايين دولار (سنة ١٩٨١)، وان ارتفعت بعض المصادر بالرقم الى ١٥ مليونا. ويقال ان الصادرات خلال الاشهر الاربعة الاولى (سنة ١٩٨٢) بلغت ٧,٥ ملايين دولار، ثم توقفت العملية بعد غزو لبنان.

وقد بذلت اسرائيل جهدا كبيرا لحفز التبادل التجاري، وكانت تحتفي بكل صفقة

تتعاقد عليها،(٤٤) وتسعى لاختراق الحصار الاعلامي والاعلاني؛ فانتزعت حق الاعلان بشأن منتوجاتها في التلفزيون وبعض المجلات المصرية (بشكل محدود وفي مناسبات متفرقة خلال سنة ١٩٨١)، وكذلك بواسطة كتيبات دعائية وزعتها في المعارض. وقد افتتحت اسرائيل في القاهرة مركز استشارة لشركة انترتريد، وافتتحت مكتب اتصال لشركة التاتريد (وهي عضو في مجموعة كورتريد).(٤٥) ويهدف المكتبان الى اقامة علاقات برجال الاعمال المصريين لدفع الصادرات، وتقديم الاستشارات، والاعداد للتعاون بين الشركات المصرية والاسرائيلية، او اقامة مشاريع مشتركة. ووفقا للمصادر الاسرائيلية، فان هناك تحركا فعليا في كل هذه الاتجاهات، بدرجات متباينة من النجاح. ووفقا للمصادر الاسرائيلية ايضا، فان قائمة الصادرات الاسرائيلية الفعلية او التي جرى الاتفاق عليها، شملت عديدا من المكونات.(٤٦) وأغلب الظن

(٤٤) انظر مثلا ما نشرته *Jerusalem Post* في أعداد متفرقة: اول صفقة تصل الى مصر عن طريق البحر، ١٣ طنا من الموز (٢٣/١٢/١٩٨٠)؛ وصول ١٠٠ طن من الورق الى الموانىء المصرية بعد ١٤ شهرا من الاجراءات البيروقراطية، مجموع صفقات الورق ٤٠٠ ألف دولار سنة ١٩٨١، ويتوقع زيادتها الى مليون في نهاية سنة ١٩٨٢ (٧/٧/١٩٨١)؛ خبر شحن ٥٠٠ طن من التفاح انما عن طريق البحر (١٣/٧/١٩٨١)؛ مغادرة اول ٣٥٠ بقرة (حامل) من بين ٢٠٠٠ متعاقد عليها لميناء اشدود الى الاسكندرية (٩/٢/١٩٨٢).

(٤٥) INTER TRADE ــ المنتوجات: معدات للبناء والطاقة الشمسية والامن، معدات للعمل اليدوي، صناعة المعادن، قطع غيار للاوتوماتيك، منتوجات خردوات، أدوات معدنية.

KOOR TRADE ــ المنتوجات: معدات لتربية الطيور، انابيب، معدات للري بالتنقيط، معدات وتجهيزات صناعية، اجهزة اتصال متنوعة، اطارات ومنتوجات مطاطية، منتوجات صناعية استهلاكية متعددة، منتوجات ألومنيوم، مواد معدنية ونحاسية للبناء، زجاج منبسط وواق، اغطية للجدران، دهانات، حواجز للزينة، منتوجات خزفية، مواد عازلة.. الخ. كانت مبيعاتها سنة ١٩٧٩ نحو ٢ مليار دولار، ولذا اعتبرتها مجلة *Fortune* رقم ٢٠٣ ضمن اكبر ٥٠٠ شركة صناعية خارج الولايات المتحدة.

(٤٦) اصدر مكتب KOOR في القاهرة نشرة اعلانية في اثناء معرض القاهرة الصناعي (سنة ١٩٨٢)، تقول ان المبيعات المحققة او في طريق التحقق تشمل ما يلي: منتوجات صلب للانشاءات؛ زبد طازج وبيض؛ تجهيزات للدجاج؛ مواد وأمصال بيطرية؛ ورق حائط؛ فراخ عمر يوم واحد؛ ماشية؛ جبن؛ مضخات؛ معدات طبية؛ زيوت طعام نباتية؛ دجاج مجمد؛ صابون ومنظفات =



ان في القائمة قدرا من المبالغة؛ فالأمر المؤكد ان النتائج النهائية كانت محدودة، وانحصر التعامل مع القطاع الخاص. واسرائيل تفضل التعامل مع القطاع الخاص، لكنها رفضت ان تحاصر في هذا النطاق، ولذلك سعت لانتزاع موافقة الحكومة المصرية على ان تفتح باب التعامل مع القطاع العام، وظلت تشكو من ان مصرفا مصريا واحدا (مصرف قناة السويس) هو المسموح له بفتح خطابات اعتماد للتجارة مع اسرائيل. وكان يقال ان تمويل القسم الاكبر من التجارة يتم عبر ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة.(٤٧) وتشكو اسرائيل من انه لم يسمح لأي من شركاتها بالفوز في اية مناقصة على الرغم من تفوق بعض عروضها على حد زعمها.(٤٨) وباختصار، فانه باستثناء النفط (نحو ٦٠٠ مليون دولار) لم تحدث تقريبا عمليات تصدير مصرية الى اسرائيل عن طريق القطاع العام او القطاع الخاص، والواردات من اسرائيل كانت ضئيلة ايضا الى القدر الذي يترك عجزا كبيرا في ميزان اسرائيل التجاري مع مصر. وقد يكون ذلك فائدة اضافية لاتفاق النفط. فوفقا للاتفاقات المعلنة، مفروض ان تجرى تسوية الحسابات بالعملات القابلة للتحويل. ولا اتصور ان اسرائيل تقبل إجراء تحويلات سنوية بهذه الضخامة لمصلحة مصر سدادا للعجز الناشىء عن استيرادها للنفط، وأعتقد ان هذا الوضع سيستخدم في المستقبل لحفز الاستيراد من اسرائيل بحجة خفض العجز في الميزان التجاري.

٤) كان متوقعا ان يكون التقدم بطيئا في جبهة التعامل الاقتصادي (كتبادل تجاري او كمشاريع مشتركة). ولذا ركز برنامج المرحلة الاولى (بروتون) على توثيق شبكة الاتصالات والعلاقات. وفعلا ركز التحرك الاسرائيلي على هذا الجانب، بل بدأ التحرك هنا قبل توقيع الاتفاقيات، فتم مثلا ترتيب تبادل توزيع الصحف عن طريق شركات

= صناعية؛ مواد تعبئة وكرتون؛ تجهيزات لحجرات التخزين البارد؛ آلات وتجهيزات زراعية. يلاحظ طبعا الطابع الاعلامي للنشرة. ويبدو من ناحية اخرى ان اسرائيل كانت تهدف الى تحقيق مبيعات «رمزية» على جبهة متسعة ومتنوعة تحقيقا لأثر نفسي معين، وإعدادا للمستقبل.

(٤٧) *Financial Times*, November 6, 1981.

(٤٨) *Jerusalem Post*, June 24, 1981.

توزيع الصحف في البلدين قبل بداية سنة ١٩٨٠.[٤٩] ومع المباحثات المصاحبة للاتفاقيات وبعد توقيع الاتفاقيات، تمت لقاءات متنوعة بين ابناء البلدين، وشارك فيها مئات من المصريين من فئات مختلفة (علماء، وبيروقراطيون، وفنيون، وصحافيون، وعسكريون، ومزارعون، وطلبة، ورجال اعمال.. الخ).

وعمد الاسرائيليون الى تعزيز هذه الاتصالات بتدفق «سياحي» من جانب واحد. ان قطاع السياحة مرشح كما نعلم ليكون مسرحا لعمليات تكاملية ومشاريع مشتركة، لكن كان على اسرائيل ان تركز في المرحلة الاولى على تبادل الزيارات الجماعية بين البلدين، وهذا يخلق كناتج ثانوي توثيقا للعلاقات بين الوكالات السياحية والادارات المنظمة لهذا المجال. وفعلا، فان تنظيم النشاط في هذا القطاع يتحقق عبر اتصالات مباشرة بين الشركات هنا وهناك، او بمساعدة المكتب السياحي الاسرائيلي في القاهرة. ويقول مديرو عدد من الشركات المصرية ان حجم تعاملهم مع الشركات الاسرائيلية يمثل ٣٠٪ ــ ٤٠٪ من اجمالي حجم نشاطهم، وهذه النسبة تشمل برامج سياحية للسائحين الاسرائيليين، بالاضافة الى برامج مشتركة لسائحين اجانب يزورون البلدين. وهذا النمط الاخير من النشاط بدأ بمجرد توقيع اتفاقية السلام (آذار/مارس ١٩٧٩) وقبل توقيع الاتفاق الخاص بالسياحة، اذ بدأت شركات السياحة الاميركية الكبرى، مثل جنرال موتورز وتشار تورز، بتجميع السائحين الاميركيين لزيارة كل من مصر واسرائيل. ومعروف ان شركات السياحة المصرية غائبة عن السوق الاميركية، ولذا لجأت الشركات الاميركية الى الوسيط الاسرائيلي الذي تملك شركاته، في معظمها، فروعا لها في الولايات المتحدة، وانعكس ذلك في انه كان صاحب النصيب الاكبر من هذه الكعكة،[٥٠] اي من دخل هذه السياحة المشتركة.

وما زالت ارقام السياح الاسرائيليين في مصر اقل من المستهدف، لكنها كانت تزيد كثيرا عن ارقام السائحين المصريين، بل لا وجه للمقارنة في الواقع بين الرقمين. وقد توقفت السياحة من الجانب المصري تماما بعد غزو لبنان. في سنة ١٩٨١ كان عدد السائحين الاسرائيليين في مصر ٣٥,٤ ألف سائح، أمضوا ٢٠٣ آلاف ليلة

(٤٩) *Ibid.*, December 28, 1979.

(٥٠) «الاهرام الاقتصادي»، ١٩٨٤/١/٢٣.



سياحية. في سنة ١٩٨٢ كان العدد ٣١,٦ ألفا، وكانت الليالي السياحية ٢٢٤ ألفا. ويبدو ان ارقام سنة ١٩٨٣ اكثر انخفاضا؛ ففي الاشهر الستة الاولى كان العدد ١٦ ألفا وكانت الليالي السياحية ١٠٦ آلاف (في مقابل ٢٢ ألفا و١٦٧ ألفا على التوالي خلال الفترة نفسها من سنة ١٩٨٢).[٥١] وفي المقابل، تقول المصادر الاسرائيلية ان عدد المصريين الذاهبين الى اسرائيل لم يتجاوز في ذروته ١٥٠٠، ويتألفون اساسا من رجال في مهمات رسمية او عملية. «ان تيارا مستمرا من السيارات الاسرائيلية الخاصة يتدفق على مصر، بينما اقل من ست سيارات مصرية جاءت الى اسرائيل.»[٥٢] غير ان وصفنا لأغلبية الاسرائيليين القادمين الى مصر بأنهم سياح لا يعني اننا في صدد حركة تلقائية تتلقى حوافز عديدة من الحكومة الاسرائيلية. صحيح ان كثيرين من الاسرائيليين كانوا يتوقون الى مشاهدة مصر، لكن صحيح كذلك ان عددا من هؤلاء السياح مكلف بمهمات خاصة، والتسهيلات الهائلة التي حصلوا عليها في الاتفاقيات تساعدهم على ذلك. وهم على الرغم من التزامهم قواعد الامن، يحرصون على الانتشار في اوسع دائرة ممكنة.[٥٣] ويحاول اصحاب المهن المختلفة (وخصوصا العناصر المتميزة من الطبقة المتوسطة كأساتذة الجامعات والاطباء البارزين) انتهاز الفرصة للاتصال بقرنائهم المصريين. ويقول الاسرائيليون ان سياحهم في مصر افضل للأمن الاسرائيلي من اي جهاز للانذار المبكر!

الى جانب ذلك، فان اسرائيل تحرص على المشاركة في معارض القاهرة الرئيسية السنوية (معرض الكتاب؛ المعرض الصناعي)، وهي تسعى عبر علاقاتها للتسلل الى اي معرض محلي يمكن ان تجد من يدعوها الى الاشتراك فيه. ويدخل في هذا السياق:

(٥١) المصدر نفسه، ١٩٨٤/١/٣٠. نقلا عن نشرة وزارة السياحة المصرية. يلاحظ ان الاحصاءات الرسمية والمنقولة عن جهاز التعبئة والاحصاء لم تذكر عدد السائحين الاسرائيليين في سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٠.

(٥٢) *Jerusalem Post*, August 24, 1981.

(٥٣) يلاحظ ان تنقلات السياح الاسرائيليين (خارج البرامج المنظمة) تكون في مجموعات خاصة خارج المناطق السياحية التقليدية، ولكل مجموعة مسؤول يملك وسيلة اتصال مباشر بالسفارة او بالجهات الامنية عند الضرورة.

المعارض الفنية، والاسابيع السياحية، والندوات العلمية، والمشاريع البحثية المشتركة. وتقوم الجامعات والمؤسسات البحثية الاميركية بالدور المرشح لها بالنسبة الى الندوات والمشاريع البحثية، اي كممول ومنظم (وهذا مجال مسموح لها بأن تنفق فيه بسخاء)، وبعض هذه اللقاءات العلمية يعقد في مصر او في اسرائيل. لكن اغلبية اللقاءات غير معلنة ويفضل ان تكون خارج الدولتين في هذه المرحلة. والمشاريع البحثية التي تجري حاليا بمشاركة اميركية هي ابحاث في مجال الصحة ترتبط بمكافحة الامراض المشتركة بين البلدين، وأبحاث في علوم البحار، وبحث لعلماء النفس يستهدف تحليل الدوافع النفسية لسلوك المصريين والاسرائيليين ازاء بعضهم البعض (وانعقدت على هامش هذه الدراسة عدة ندوات). هذا، وقد سمح لاسرائيل بافتتاح مركز للدراسات السياسية في القاهرة.

٥) لكن تبقى الاتصالات المتعلقة بقطاع الزراعة تحتل اهمية خاصة تتكافأ مع ما توليه المخططات الاسرائيلية من تركيز على هذا القطاع. في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ اعدت وزارة الزراعة الاسرائيلية بالتعاون مع الوكالة اليهودية (دائرة الاستيطان) اطارا لـ «التعاون» الزراعي بين مصر واسرائيل. وقد تناول هذا الاطار كل ما يمكن تصوره من امور الزراعة. وصحيح ان المقترحات كانت وفق المنهج الذي نصح به بروتون، فتركزت على نقل الخبرات وتبادل الزيارات، وانتشرت في مشاريع صغيرة تبدو متفرقة، لكنها لم تستطع اخفاء ما نصح بروتون باخفائه، لم تستطع اخفاء الصلف ونظرة الاستعلاء. فالاطار العام ليس إطارا للتعاون كما يزعم التقرير، لكنه اطار لتعليم المصريين اصول الزراعة، اذ لم يجد الاسرائيليون شيئا يتعلمونه من الخبراء المصريين، ولو ذرا للرماد في العيون.[٥٤] وقد زار وزير الزراعة الاسرائيلي (شارون) في تلك الفترة نفسها (تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩)، مصر، وتباحث مع السادات. وقد صرح بعدها يوسف والي (مستشار وزير الزراعة آنذاك، ووزير الزراعة الحالي) ان «تطوير الزراعة المصرية يسير حاليا في اطار حلقات ثلاث: الاولى، مصر ـ الولايات المتحدة؛ والثانية، مصر ـ الولايات المتحدة ـ اسرائيل؛ والثالثة، مصر ـ اسرائيل ـ الدول

(٥٤) State of Israel (Ministry of Agriculture), Jewish Agency (Settlement Dept.), *Agricultural Cooperation Between Egypt & Israel. A General Framework*, Jerusalem, Oct. 1979.



العربية.» وأضاف ان «الحلقة الاولى في طريقها للتحقيق وأتاحت لنا تحسين المدخلات بمعنى البذور والاسمدة والمبيدات والمكننة الصغيرة. وسنشرع في العمل بالحلقة الثانية لتحسين المخرجات بمساعدة الاسرائيليين. وأخيرا الحلقة الثالثة وتتجه الى الانفتاح على الدول العربية، وبالذات السودان»[٥٥] (ويرتبط هذا بقضية مياه النيل بطبيعة الحال).

وقبل توقيع مذكرة التفاهم وبعده، تميزت الزيارات المتبادلة في هذا القطاع بكثافة خاصة، وشاركت فيها اعلى المستويات، الى جانب تبادل زيارات المزارعين، واجتماعات اللجان الفنية والندوات العلمية التي لم تنقطع، وان انخفض معدلها كثيرا منذ منتصف سنة ١٩٨٢. وقد نصت المذكرة على انشاء اللجنة المشتركة الزراعية وهي لجنة ثنائية تجتمع دوريا برئاسة الوزيرين، وما زالت قائمة، لكن كان عصرها الذهبي ايام السادات. وقد نشرت الصحف المصرية ايامها بعض الانباء والتحقيقات عما يجري في قطاع الزراعة،[٥٦] وكذلك نشرت الصحف الاسرائيلية، لكن ظلت الاتفاقات التفصيلية محاطة بسرية شديدة. وقد تسرب بعد مقابلة بوهوريليس (المسؤول عن التعاون الزراعي مع مصر) للسادات انه تمت الموافقة على انشاء مزرعة تجريبية شمال القاهرة،[٥٧] عرف بعد ذلك انها في جميزة، تهدف الى تطوير ٣٦ فدانا وتخدم ٢٥ قرية وتقوم بتمويلها الحكومة الاميركية. وشاع ايضا نبأ مزرعة ميت ابو الكوم (مسقط رأس السادات)، وهي بمثابة مركز آخر لدراسة شبكات الري وأساليبه، ودراسة أنماط التكنولوجيا المطلوبة. وهذه المشاريع ما زالت قائمة وعاملة. وقد انشئت اللجنة التوجيهية الزراعية الثلاثية (ثلاثية بمعنى انها اميركية ـ اسرائيلية ـ مصرية) لتكون بمثابة هيئة استشارية للجنة الثنائية الدائمة. وكالعادة لم يعلن انشاء هذه اللجنة التي عقدت اجتماعها الاول في سان دييغو (كاليفورنيا) وتوالت اجتماعاتها السنوية بعد ذلك،

(٥٥) M. Aulas, *Le Monde Diplomatique*, Mars, 1980.

(٥٦) انظر مثلا: «رسالة تل ابيب: تجاربهم الزراعية والحيوانية»، «اكتوبر»، ١٩٨١/٢/١٠. التحقيق كان بمناسبة زيارة وزير الزراعة المصري (داود) لاسرائيل، وأخذ شكل اعلان يعرض «المعجزات» التي حققتها اسرائيل في مجالات الانتاج الزراعي كافة، والفوائد الجمة التي سيجنيها الاقتصاد المصري من الاستعانة بهذه الخبرة.

(٥٧) *Jerusalem Post*, April 22, 1981.

لتحديد مجالات البحث المشترك ذات الاولوية، مع تشجيع المشاريع البحثية المشتركة، وتشكيل الفرق البحثية، وعقد المؤتمرات، وتبادل النتائج والمطبوعات والخبراء الزراعيين. وقد امدت وكالة التنمية الاميركية هذه اللجنة الثلاثية بالتمويل اللازم بواسطة مؤسسة دعم السلام.

وقد اعلن شارون في ايار/مايو ١٩٨١ (في اثناء زيارته الثانية لمصر) ان السادات وافق على ان تقدم اسرائيل مساعدة لاقامة مزرعة انتاج حيواني تبدأ بعشرين ألف رأس من البقر، ولاقامة مشروع لزراعة ٢٠ ألف فدان من البندورة (الطماطم) والخضروات.(٥٨) وعلم بعد ذلك ان شركة تاهال الاسرائيلية قدمت نتائجها الاولية حول دراسة هذا المشروع (ميدوم ــ بني سويف) بالاضافة الى مشروع الفرافرة (الصحراء الغربية).(٥٩) وقد اعترف بوهوريليس ايامها بأن «المباحثات المتعلقة بمثل هذه المشاريع تجري عادة بعيدة عن الاضواء، في اسرائيل ومصر وكذلك في الولايات المتحدة.» وأضاف: «ان الغموض في هذه المرحلة من العلاقات هو السياسة المثلى.»(٦٠) غير ان دراسة هذه المشاريع الاخيرة توقفت.

والحقيقة ان السرية والاساليب الملتوية والقذرة تعتبر أدوات ضرورية لفتح الثغرات في جدار المقاومة، وبالتالي لتمكين مخطط التسلل الى مواقع الهيمنة. ومن الامثلة الواضحة في هذا: الوكلاء التجاريون للشركات الاسرائيلية، فأسماؤهم سرية، وعناوين مكاتبهم ايضا شبه سرية، وأساليب عملهم واتصالاتهم محاطة بغموض شديد.(٦١) لكننا سنشير بعد ذلك الى امثلة اوضح وأخطر.

---

(٥٨) *Ibid.*, May 22, 1981.

(٥٩) State of Israel, Ministry of Agriculture, Egypt Joint Agricultural Committee, *Resume of Discussions Held in Tel Aviv*, 10-15 January 1982.

(٦٠) فيما يتعلق بنتائج العلاقات في قطاع الزراعة، يمكن الرجوع ايضا الى:

*Jerusalem Post*, May 22, 1981 & July 13, 1981 & January 15, 1982 & January 25, 1982.

(٦١) في الكتاب الذي وزعه الجناح الاسرائيلي في المعرض الصناعي بعنوان: «معدات وتجهيزات تزويد للصناعة: اسرائيل ١٩٨١ ــ ١٩٨٢»، جاء في الصفحة الاخيرة: «المنتجون الاسرائيليون الذين يعرضون مجموعة ضخمة ورائعة من المعدات والتجهيزات والميكنة الصناعية، يبحثون عن موزعين ووكلاء في مصر.» وطلب من المعنيين بالأمر الاتصال مباشرة بمديرة مركز المنتوجات =



٦) لكن انتشار العلاقات ظل محدودا مع ذلك، وما زالت مقيدة الى حد كبير بالمؤسسات الرسمية، او خاضعة للرقابة الحكومية بشكل او بآخر. وقد تطلب ذلك تدخلا على اعلى مستوى، وشائع ان المباحثات الاخيرة بين السادات وبيغن كانت في شأن هذا الموضوع. وقد انعكس ذلك في نجاح اسرائيل في انتزاع تعديلات (او تنازلات) جوهرية في نصوص الاتفاقيات التي سبق توقيعها في آذار/مارس ــ نيسان/ابريل ١٩٨٠. ويلاحظ ان اسرائيل استخدمت في ضغوطها ورقة استكمال الانسحاب من الاراضي المصرية المحتلة، وبدا ذلك في النص الصريح على ضرورة ان تدخل التعديلات في التنفيذ قبل ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٢. وقد تمت التعديلات بالأدوات غير المرئية (مذكرات التفاهم، الرسائل المتبادلة، المحاضر المعتمدة للاجتماعات. . الخ)، وكلها أدوات ذات كفاءة تنظيمية عالية ولها ميزة على الاتفاقات الدولية، اذ انها محصنة ضد النشر في الجريدة الرسمية وضد المراقبة والتصديق من المؤسسات السياسية والتشريعية (خارج الجهاز التنفيذي). وما وصل الى علمنا من هذه التعديلات هو: مذكرة التفاهم عن النقل (١٨/٩/١٩٨١)، والمحاضر المتفق عليها عن النقل (١٠/١٢/١٩٨١)، اضافة الى مذكرة التفاهم عن النقل (١٧/٣/١٩٨٢)؛ المحاضر المتفق عليها والموقعة عن السياحة (١٨/٩/١٩٨١ و ٢٧/١٠/١٩٨١)، ومذكرة تفاهم عن السياحة (١٧/١٢/١٩٨١)؛ بروتوكول التجارة (٢٤/٩/١٩٨١)؛ برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي (٢٩/١٠/١٩٨١)؛ بروتوكول التعاون للراديو والتليفزيون (١٦/٢/١٩٨٢).

---

= الصناعية، معهد التصدير الاسرائيلي على عنوانها في تل ابيب ــ رفض المسؤولون في المعرض تقديم اية معلومات عمن يقومون فعلا بدور وكلاء. وتطلب الامر مجهودا غريبا كي نصل الى هذه الاسماء: **محمد عبدالوهاب** (ACTRA TRADING)، وهو الممثل المصري للشؤون الزراعية الاسرائيلية؛ المهندس الزراعي **محمد حاتم محمود البكل**، المكتب الاستشاري الزراعي لمقاومة الآفات (تبخير محاصيل زراعية، تطهير المخازن والشون والمصانع، تبخير سفن، مقاومة فئران) وهو ممثل مصنع Fertilizers & Chemical Ltd. الذي ينتج السوبر فوسفات الثلاثي؛ مهندسا الري **حسن مجدي ومصطفى مجدي** (ALSALAM International Trading Co.) يمثلان Ravit المتخصصة بنظم الري الاسرائيلية؛ **وليم لطفي** ممثل مصنع TANA المنتج لمواد مطهرة لمياه الشرب ــ هذه مجرد امثلة، فالقائمة اطول من ذلك بالتأكيد، وان كنا نعتقد ان العدد ما زال محدودا.

**في كل هذه التعديلات تجاوزت اسرائيل حدود العلاقات الطبيعية، وأنشأت علاقة مؤسسية خاصة، تخضع للمتابعة الدولية.** أي نشرت مبدأ ضبط العلاقة غير المتكافئة في اطار قانوني: ففي مجال الثقافة والاعلام (وهو جوهري جدا في برنامج المرحلة الاولى)، حاولت اسرائيل ان تحفز العملية عن طريق برامج ملزمة محددة بجداول زمنية، وبالتالي يمكن اخضاعها واخضاع المؤسسات المسؤولة عن تنفيذها (وفق نص البرنامج) للمتابعة والمحاسبة. وبرنامج الثقافة يشمل مجالات التعليم والبحث العلمي والشباب والرياضة والفنون والآثار والصحة؛ وفي محاضر وبرتوكول التجارة، انتزعت اسرائيل حقا صريحا في التعامل مع القطاع العام وتأكيدا لحق شركاتها في المشاركة في المناقصات مع ضمانات (قابلة للمتابعة) بعدم التحيز ضدها، وحصلت على التزام من السلطات المصرية بتسهيل تسجيل الشركات الاسرائيلية وفتح مكاتب لها، وقد وضع الطرفان في المفاوضات قائمة بالسلع المحتمل تبادلها، وعبرت اسرائيل عن رغبتها في استيراد منتوجات مصرية مثل بعض المواد الكيماوية الخام والسلع الجلدية والغزل والنسيج.. الخ؛ ايضا حصلت اسرائيل لرجال اعمالها على تأشيرات دخول متعددة الاستعمال، وحصلت على هذا الحق لسائقي الشاحنات الاسرائيلية ايضا، ويرتبط ذلك بالموافقة على عبور الشاحنات للحدود من الجانبين (وكان النظام السابق يقضي بوقوف الشاحنات الاسرائيلية على الحدود ثم يعاد تحميل المنتوجات على شاحنات مصرية) ــ وقد كسبت اسرائيل الحقوق الاخيرة بمقتضى مذكرة التفاهم عن النقل وملحقاتها، واعتمدت هذه الاتفاقية مبدأ قيام اربع نقاط عبور تعمل بلا انقطاع طوال السنة (باستثناء يوم كيبور [عيد الغفران] واليوم الاول لعيد الاضحى من اجل الدقة). وهو حق لم يسبق لمصر ان اعطته لأية دولة شقيقة مجاورة. وهذه الابواب مفتوحة بلا اية تحفظات او عقبات تذكر امام الاسرائيليين، سواء أكانوا من راكبي الشاحنات ام الباصات ام الكرفانات ام سيارات الجيب والخاصة ام الدراجات النارية. وأصرت اسرائيل على ان يبدأ تشغيل ثلاثة خطوط باصات قبل ٢٥ نيسان/ابريل. وتنص الاتفاقية على تنظيم العلاقة بين رجال الجمارك من البلدين، في مكافحة التهريب، وفي تشغيل المنارات. أما اتفاقات السياحة فهي ذروة للعلاقة الخاصة، وتمتد بهذه العلاقة الى خارج الحدود. فهي تنص على ان تشكل اسرائيل ومصر محورا داخل المنظمات الدولية (الى حد ان ايا منهما يمثل مصالح الآخر في غيابه)؛ وتنص على



التعاون الفني ويشمل ذلك سعي كل طرف لتدبير التمويل اللازم للمشاريع التي يرى الطرفان فائدتها المشتركة (هل هي وسيلة لاستدراج المال العربي؟)؛ وهي تنص على ضرورة تنسيق المكاتب والوكالات الخارجية (التابعة للطرفين) لأعمالهما؛ وهي تنص على خطة مشتركة من اجل حفز الحركة السياحية للبلدين. ولم تقصر مذكرة التفاهم في تفصيل كل ما تقدم مع تحديد جدول زمني للتنفيذ واجتماعات دورية كالعادة للمتابعة.

وعلى الرغم من هذه التعديلات جميعا فما زال العمل يتعثر في بعض المجالات، ويتوقف في مجالات اخرى. ووكالة التنمية الدولية كانت تشكو دوما من بطء استجابة السلطات المصرية لمقترحاتها من اجل الاسراع في «التطبيع»، على الرغم من انها لا تتوانى في استخدام أدوات الحفز والضغط كافة، وهي تشكو ايضا من طلب السلطات المصرية إبعاد اي نشاط للوكالة عن سيناء.(٦٢) لكن اذا كان دخول اسرائيل من الباب الامامي صعبا بالضرورة، فلا بد من الصبر ومواصلة المحاولة والضغوط، ولا بد ايضا من الحيلة والتسلل عبر النوافذ اذا تأجل اقتحام الباب. والحقيقة ان جميع المقترحات التي قدمها بروتون، والتي نفذت فعلا، ينطبق عليها مفهوم التسلل المنظم، لكن يضاف الى هذا المفهوم ان الطلائع التي وفدت بأعداد كبيرة «مثل النمل» تحت مسوح رجال الاعمال او الخبراء كانت في الحقيقة من الكوادر ذات الصلة بجهاز المخابرات الاسرائيلي. «هذه المجموعة الضخمة جدا من الاسرائيليين وغير الاسرائيليين لم تكن تجارا، لكنها تتستر وراء التجارة لأغراض اخرى، وهذه مسألة متوقعة وليست غريبة.»(٦٣) وقد اوضح كامل الكفراوي (رجل الاعمال المصري الذي شارك في

(٦٢) صرح بهذا رونالد براون في لقاء مغلق ضم عددا من الاقتصاديين والدارسين المصريين مع عدد من المسؤولين في وكالة التنمية الدولية (ايار/مايو ١٩٨٢).

(٦٣) شفيق احمد علي، «وقائع مذهلة يكشف عنها رجل المخابرات الشاهد رقم ٥٧ في قضية عصمت السادات»، «الاهالي»، ١٩٨٣/٤/٦. المقصود برجل المخابرات هنا هو محمد الدمرداش ابو سعدة. وكانت شهادته المدعمة بالتسجيلات من اهم الادلة ضد عصمت السادات. وقد استندنا في هذه الفقرة الى ما جاء في هذا المصدر، اضافة الى:

شفيق احمد علي، «الاهالي تلتقي بالمليونير الذي تبحث عنه الشرطة»، «الاهالي»، ١٩٨٣/٣/١٦. المليونير (كامل الكفراوي عمل ضابطا في القوات المسلحة ١٤ عاما. وترك الخدمة سنة ١٩٧٤).

علاقات مباشرة بهؤلاء الناس) انه التقى تجارا صهيونيين من مختلف اركان الارض، وفي تسوية المشكلات تباحث مع حسن عبيد (عضو الكنيست والمسؤول غير الرسمي عن العلاقات التجارية بين مصر واسرائيل)، ثم ارسل اليه احمد الحملي (مدير الاذاعة العبرية). ويقول الرجل ان الممارسات الاسرائيلية لم تكن تندرج تحت أعراف التبادل التجاري. فالبضائع الاسرائيلية كانت تصل بطريقة ارتجالية من دون فتح اعتمادات ومن دون تحويل لأي مصرف من المصارف، وكانت لهم وسائلهم الخاصة في تهريب البضائع من الجمارك وتسريبها من الاسواق بعد مسك العملاء بشيكات لا يملكون غطاء لها حتى يمكن ابتزازهم، وحتى لا ينطق احد منهم او يبلغ اجهزة الدولة. وبعد البيع يذهب كل عميل بعد تصريف البضاعة الى مصرف قناة السويس يودع فيه ما عليه في حساب احد وكلائهم (المصريين) المعتمدين، وتتم عملية تحويل سريعة الى اسرائيل. ومن الوقائع التي نضيفها في الاتجاه نفسه، ان عددا كبيرا من السياح الاسرائيليين ومن الصهيونيين حملة الجنسيات الاخرى يتخلفون عن العودة، ويعملون بطريقة غير قانونية، خصوصا في الريف والاقاليم، كخبراء وفنيين. وقد تحولت هذه الظاهرة الى أبعاد مقلقة.

هذا النمط من التسلل يتكامل مع دور آخر قامت به الصهيونية الدولية في سرية تامة وما زالت، لمساندة الجهود الاسرائيلية، اذ تسللت هذه تحت غطاء مستثمرين ورجال اعمال من جنسيات مختلفة. وقد ارتبط اسم السادات عادة بهذا الدور، بشكل غير مباشر او مباشر. والشكل غير المباشر تمثل في الاشخاص اصحاب العلاقة الخاصة به كعصمت السادات وعثمان احمد عثمان. يقول الكفراوي ان تجارة اسرائيل مع مصر تدار من بيت عصمت السادات. ويشهد محمد الدمرداش ابو سعدة بأن بعض رجال الاعمال الصهيونيين كانوا يفدون على عصمت من استراحة السادات في اسوان، وبتوصية خاصة احيانا، للقيام بعمليات تجارية. ويشهد الرجل ايضا بأن تجارة الألماس الاسرائيلي وتهريبه كانت تدار بواسطة عصمت السادات وأولاده، وقد انتقل بفضلهم مركز تهريب الألماس الى القاهرة بعد أحداث ايران. وقيل انهم عملوا مع اسرائيل في تهريب ممنوعات اخرى. وبالنسبة الى عثمان احمد عثمان فانه من ناحية مسؤول التنمية الشعبية ومشاريع الامن الغذائي، اي مسؤول المجالات المرشحة للتعامل مع اسرائيل.



ومشاريع الامن الغذائي بالذات تشمل مشاريع انتاج البيض والدواجن في الداخل، الى جانب مشاريع الاستيراد. وقد نجحت اسرائيل عن طريق عثمان وعصمت السادات والكفراوي وأمثالهم في اختراق هذا المجال. وقد اعترف الكفراوي بأن هذه المشاريع يتستر وراءها طابور خامس ممسوك بشيكات لارهابه وابتزازه. وعثمان احمد عثمان خلف شركات الصالحية (مجمع زراعي صناعي)، وشويبس (مياهٔ غازية)، ومصرف قناة السويس، والمهندس للتأمين، وكلها مشاريع على صلة برأس المال الصهيوني وباسرائيل، وقد ذكرتها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر (لاننا لا نعرف الحصر).

غير ان اسم السادات يرتبط بعلاقات مباشرة ايضا برأس المال الصهيوني؛ تمثل ذلك في لقاءاته المعلنة وغير المعلنة مع رجال الاعمال الصهيونيين، وفي التباحث معهم في شأن مشاريع متنوعة خلف ظهر الوزارات والمؤسسات المعنية، وكانت النتائج تغلف وتخرج إخراجا «فنيا» تصعب معه معرفة حقيقتها. من ذلك، مثلا، ما كتبه السادات نفسه عقب آخر رحلة دولية قام بها. قال انه قابل في انكلترا اللورد سيف (الصهيوني الانكليزي)، فحدثه عما انجزه لمصر وهو «انجاز رائع» (لم نعرف كنهه طبعا!). وقد اشار السادات الى ان للورد سيف اهتماما خاصا بمشاريع الامن الغذائي[٦٤] (اهتمام اسرائيل والولايات المتحدة نفسه). فماذا فعل الرجل يا ترى في هذا الميدان؟!

هناك وقائع اخرى لا ندري مدى علاقتها بالواقعة الاولى. فالسادات سبق ان قابل اللورد سيف في القاهرة. و«تصادف» بعدها ان خطب وقرر (لسبب غير مفهوم) منع اللحوم الحمر لمدة شهر فزاد الطلب على البيض والدواجن، وفي الوقت نفسه هاجم المستوردين الجشعين الذين يستوردون البيضة من اسرائيل بثلاثة قروش ويبيعونها في مصر بتسعة قروش. ويقول الكفراوي انه استفاد من شهر منع الذبح، فتعاقد على صفقات كبيرة من البيض والفراخ مع شركة صهيونية في النمسا ومع شركة اسرائيلية، فكانت تصل يوميا طائرتان محملتان بالبضاعة يستلمها من دون فتح الاعتماد. وقد «تصادف» ايضا ان اعتبر احد صغار منتجي البيض ان ما قيل يعتبر اهانة، فأبرق الى

(٦٤) «يوميات الرحلة يرويها انور السادات»، «مايو»، ١٧/٨/١٩٨١.

السادات انه يبيع البيض بأسعار معتدلة، فقرر الرئيس تخصيص ارض لهذا المنتج (!) فأعطته محافظة الجيزة ٢٠٠ فدان، ووافق المصرف الاهلي على تقديم قرض لهذا المنتج مقداره ٢٥ مليون جنيه، واستعان الرجل بتحويلات خارجية كبيرة لاستكمال التمويل اللازم للمشروع (زعم الرجل انها من حساباته الخاصة في المصارف الخارجية على الرغم من ان مركزه المالي لم يكن يؤيد هذا الزعم). والمشروع ضخم فعلا، بل هو من اكبر مشاريع البيض والدواجن ومنتوجات الالبان وتربية المواشي، وقد انكشف مصادفة، وسط الضجة التي ثارت حول هذا المنتج (محسن التونسي)، ان احد شركائه غير المعلنين هو شركة برتكس الاسرائيلية(٦٥) (من خلف ظهر هيئة استثمار المال العربي والاجنبي). وعلمنا ايضا انه من اجل حصول مزرعة التونسي على استشارات اقتصادية، فتح المكتب الفني للكيماويات (كيمينو) فرعا له في مصر، وهو يزعم انه يقدم استشارته الى نحو ٤٠ شركة في اسرائيل تعمل في مختلف مجالات ما يسمى عندنا الامن الغذائي. وقد جاء هذا المكتب الى مصر في ركاب التونسي، ويسعى بعده للانتشار.(٦٦)

انتهت القصة! وخلاصتها ان محاولات التسلل للافساد والهيمنة لم تنحصر في المستويات الدنيا والوسطى، فقد وصلت الى اعلى المستويات. وقد نضيف هنا ان صلاح نبهان (الوكيل التجاري العام للشركات الاسرائيلية في القاهرة) كان قد غادر مصر ايام عبدالناصر، واستقر في ألمانيا. وتمهيدا للعلاقات باسرائيل، عاد بضمان خاص من السادات ليتولى مسؤوليته. وقد نشر ايضا ان شركة ماركس آند سبنسر (اي اللورد سيف مرة اخرى) كانت خلف اتفاق آخر لاقامة مشروع مشترك لصنع الملابس (رأس المال مليون دولار). الشريك الاسرائيلي (غير معلن) هو شركة دلتا للنسيج في تل ابيب، والشركاء المصريون هم ممثلو ماركس آند سبنسر في مصر (لم تعلن اسماؤهم!). وسيتولى الشركاء المصريون تسويق ٢٥ ٪ من الانتاج داخل مصر، وتتولى شركة دلتا تسويق ٧٥ ٪ في اوروبا (اي الى ماركس آند سبنسر اساسا).(٦٧) نحن اذن

(٦٥) «حكاية محسن التونسي»، «الاخبار اليوم»، ١٩٨٢/٣/٢٧.

(٦٦) نقلا عن مصادر اسرائيلية رسمية في القاهرة.

(٦٧) *Jerusalem Post*, February 21, 1982.



امام مشروع صهيوني متكامل، تسللت من خلاله شركة اسرائيلية، كما حدث مع التونسي.

## ختام

بعد عرضنا هذا لما تحقق في مجال العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، نذكّر بما اوردناه في صدر الدراسة؛ فمن المؤكد ان العلاقات قد انكمشت منذ غزو لبنان. وقد اشرنا الى امثلة من ذلك خلال العرض، وقد نضيف اليها محاكمة عصمت السادات، وتأليف لجنة لدراسة اقتصادات مشروع الصالحية، وتقديم التونسي الى المدعي الاشتراكي، اذ لا اعتقد ان هذه الأحداث كانت بعيدة عما ذكرناه فيما يتعلق بهذه المشاريع وبهؤلاء الاشخاص على الرغم من ان وقائع المحاكمات والتحقيقات تجنبت الاشارة الى هذا الجانب. ويلاحظ ان التحقيقات لم تلبث ان اغفلت، والضجة هدأت. ولا اظن ان هذا كان مصادفة، فأغلب الظن ان من يعنيهم الامر قد تدخلوا. وعلى كل يذكر للدولة انها تصرفت بطريقة اخرى، فصدر قرار من مجلس الوزراء بتحويل الصالحية الى شركة من شركات القطاع العام، ودخل المصرف الاهلي (قطاع عام) شريكا في شركة التونسي.

ومع ذلك، فان هذا الانكماش الظاهري في العلاقات ـ كما قلنا في صدر الدراسة ـ ينبغي ألا يلهينا عن الاتجاه العام للمرحلة. بالنسبة الى مصر، فان الاتفاقات كافة ما زالت قائمة؛ فقد جمد بعضها، ولم يكن ممكنا ان يلغى لأن الاتفاقات مثلت توازنا للقوى لم يتغير بعد. واسرائيل تصبر على هذا التجميد، لأنها مشغولة بفرض «التطبيع» في مناطق اخرى. لقد توقفت الصادرات الاسرائيلية الى مصر (٧ ـ ١٠ ملايين دولار سنويا)، وفي المقابل اصبحت الصادرات الاسرائيلية الشهرية الى لبنان نحو ١٠ ملايين دولار في المتوسط، وأصبح المستوردون اللبنانيون يستخدمون ميناء حيفا، ويعبرون ببضائعهم ارض اسرائيل، وقامت شركة «أل ـ عال» بفتح مكاتب لها في صيدا وصور لتأمين سفر من يريد عبر مطار بن ـ غوريون.. الخ.

ان اسرائيل تخوض الآن معركة فرض شروطها، فرض السلام الاميركي ـ الاسرائيلي على الاطراف العربية المختلفة، وهي تسعى في هذا الاتجاه للحصول على افضل نتيجة ممكنة. واذا فرغت من هذه المعركة فستعود الى مصر، وتطالب

من مركز القوة بوقف التجميد الذي اصاب بعض الاتفاقيات. ولكي نرفض ذلك يجب ان نعمل بجد من اجل تغيير توازن القوى (بمفهومه المركب)، ويتطلب ذلك تخطيطا وإعدادا بكفاءة تناظر كفاءة العدو. ويتطلب الامر قبل ذلك ارادة سياسية صلبة.

١ ــ سعيد، ادوارد، «القضية الفلسطينية والمجتمع الاميركي» (باللغة الانكليزية، وباللغة العربية).
٢ ــ الأشقر، رياض، «المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية وأبعادها الاستراتيجية والعسكرية» (باللغة العربية).
٣ ــ الخالدي، رشيد، «الاتحاد السوفياتي وكامب ديفيد» (باللغة الانكليزية، وباللغة العربية).
٤ ــ بحيري، مروان، «النفط العربي والتهديدات الاميركية بالتدخل: ١٩٧٣ ــ ١٩٧٩» (باللغة الانكليزية، وباللغة العربية).
٥ ــ قرم، جورج، «النفط العربي والقضية الفلسطينية» (باللغة العربية).
٦ ــ ديفيس، أوري؛ ماكس، انطونيا؛ ريتشاردسون، جون، «السياسة المائية لاسرائيل» (باللغة العربية).
٧ ــ الخالدي، رشيد، «الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط في الثمانينات» (باللغة الانكليزية).
٨ ــ قبرصي، عاطف، «الصراع العربي ــ الاسرائيلي والتحديات الاقتصادية للدول العربية في الثمانينات» (باللغة الانكليزية، وباللغة العربية).
٩ ــ كحالة، المهندس صبحي، «المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ــ الاسرائيلي» (باللغة الانكليزية، وباللغة العربية).
١٠ــ دو لاغورس، بول ــ ماري، «السياسة الفرنسية والاوروبية إزاء الصراع العربي ــ الاسرائيلي» (باللغة الفرنسية).
١١ــ الأشقر، رياض، «ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية واسرائيل في الثمانينات» (باللغة العربية).
١٢ــ شوفاني، الياس، «اسرائيل ومشروع كارتر» (باللغة العربية).
١٣ــ منصور، كميل، «اسرائيل في الاستراتيجية الاميركية في الثمانينات» (باللغة العربية).
١٤ــ كير، مالكوم، «السياسة الاميركية في الشرق الاوسط: كيسنجر ــ كارتر والمستقبل» (باللغة الانكليزية).
١٥ــ الدجاني، أحمد صدقي، «مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي ــ الاسرائيلي في الثمانينات» (باللغة العربية).
١٦ــ زحلان، انطوان، «العلم والتكنولوجيا في الصراع العربي ــ الاسرائيلي» (باللغة العربية).
١٧ ــ صايغ، يوسف عبدالله، «النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات» (باللغة العربية).
١٨ــ مسلم، سامي، «الصين والقضية الفلسطينية، ١٩٧٦ ــ ١٩٨١» (باللغة العربية).
١٩ــ بحيري، مروان، «الحلف الأطلسي والشرق الأوسط» (باللغة العربية).
٢٠ــ برانغر، روبرت ج.، «القضية الفلسطينية في الاستراتيجية الأميركية ــ المشكلات والخيارات» (باللغة العربية).
٢١ــ ستوفر، توماس ر.، «المساعدة الأميركية لاسرائيل ــ الرباط الحيوي» (باللغة العربية).
٢٢ــ اسبينوزا، وليم؛ وجنكه، لس، «دفاع أم عدوان؟ ــ القوانين الاميركية لضبط صادرات السلاح، والاجتياح الاسرائيلي للبنان» (باللغة العربية).

أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية

سلسلة دراسات تحليلية يعدها باحثون في المؤسسة وسواهم من المختصين حول جوانب معينة بارزة للقضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني.

«انكمشت العلاقات المصرية – الاسرائيلية (اقتصادية وغير اقتصادية) منذ غزو لبنان، لكن هذا الانكماش الظاهري، والقبول واقعيا به من قبل اسرائيل (على الرغم من بعض التصريحات الغاضبة من حين الى آخر)، ينبغي ألا يلهينا عن الاتجاه العام للمرحلة التي بدأت منذ زيارة القدس، وتوجت بالمعاهدة ثم غزو لبنان واحتلال قسم واسع من أراضيه؛ فاستمرار هذا الاتجاه العام يدعم التصورات الاسرائيلية بأن الانكماش الحالي هو مجرد انكسار محدود وموقت في خط بياني مقدر له ان يصعد.»

هذه هي المقولة التي يدافع عنها المؤلف في دراسته، منطلقا من ان الاتفاقات المعقودة مع مصر لا تزال قائمة، وان جمد بعضها، وان اسرائيل تصبر على هذا التجميد، الذي مثل توازنا للقوى لم يتغير بعد، لذا فان اسرائيل ستعود للضغط على مصر متى فرغت من معركتها في لبنان. ولكي يكون في الامكان رفض الضغوط الاسرائيلية لا بد من تغيير ميزان القوى القائم.

عادل حسين باحث مصري، صدر له سنة ١٩٨١ «الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ – ١٩٧٩» في مجلدين، وله مقالات ودراسات في عدد من الدوريات العربية.

LL 300